جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

وزارة المالية

TRANSPARENCY & CITIZEN ENGAGEMENT UNIT

موازنة المواطن

عن الموازنة المعتمدة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

معاً نبني ونتطور

الإصدار الحادي عشر أغسطس ٢٠٢٤

جدول المحتويات

١. رسالة من الوزير ٣

٢. تمهيد ٤

٣. يعني ايه موازنة؟ ومراحل إعداد الموازنة ٥

٤. أهم محاور الموازنة الجديدة ٦

٥. ركائز موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٧

٦. ما هو الجديد ومرئيات وزارة المالية بموازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؟ ٨

٧. التحديات العالمية والإقليمية خلال عام ٢٣/٢٤ وآثارها على الاقتصاد المصرى ٩

٨. الإجراءات الاصلاحية التى تم اتخاذها من قبل الدولة المصرية ١٠

٩. مستهدفات العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ١٦

١٠. الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وأهم القطاعات الدافعة للنمو ٢٠

- التركيز على قطاعات الزراعة، والصناعة، الاتصالات، والسياحة مع استمرار الجهود التنموية لباقي القطاعات ٢٢

١١. برامج دعم النشاط الاقتصادي بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٢٤

- مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية الميسرة ٢٤
- تطبيق الضريبة المبسطة على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٢٥
- مبادرة دعم وتحفيز القطاع الخاص بوضع سقف للاستثمارات العامة ٢٥

١٢. دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٢٦

- تحسين الدخول بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٢٦
- أهم مخصصات الحماية الاجتماعية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٢٦

١٣. أهم البرامج و المبادرات ذات البعد الاجتماعي بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٢٩

١٤. التنمية البشرية (التعليم والصحة) ٣٢

١٥. أهم مخصصات الإنفاق على النوع الاجتماعي بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٣٧

١٦. أهم إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٣٩

- الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي ٤٠
- موازنة البرامج والأداء ٤١
- أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة ٤١
  - توجيه الفائض الأولى ونصف إيرادات برنامج الطروحات لخفض الدين ٤٢
- أهم أولويات سياسات إصلاح الإنفاق العام بالموازنة ٤٥
  - إعادة هيكلة المالية العامة من خلال إدخال مفهوم (موازنة الحكومة العامة) ٤٥
- دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٤٥
  - وضع سقف لدين الحكومة العامة لا يمكن تعديه الا بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس النواب ٤٦
  - إستراتيجية الدين متوسطة المدي ٤٦
- المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ..... ٤٧

١٧. ماهي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟ ٤٧

- الموازنة التشاركية: أهم المستجدات بشأن تفعيل المشاركة المجتمعية وموقف مصر في المؤشرات العالمية ٤٧

ملاحق ٥٤

١. رسالة من الوزير

للعام الحادي عشر على التوالي، تصدر وزارة المالية تقرير موازنة المواطن كأحد أهم التقارير الدورية **لنشر الثقافة المالية ومد جسور التواصل مع المواطنين**. ويتم نشر التقرير في نهاية شهر أغسطس أو في سبتمبر من كل عام بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب الموقر في يونيو من كل عام. كما يعرض هذا التقرير جهود وزارة المالية **في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لرفع وعي المواطن المصري** بما يحدث في الاقتصاد العالمي وكيفية انعكاسه على الاقتصاد المصري والمشاركة في الآليات المختلفة المتاحة من قبل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية على الموقع الإلكتروني www.budget.gov.eg أو أي وسائل تواصل مجتمعي مختلفة ليصبح مواطناً فعالاً ويشارك في التصويت على القرارات الخاصة بإعداد الموازنات على المستوى المحلي.

إن الشعب المصرى هو المالك الحقيقى للموازنة وسنعمل بكل جهد لتعظيم الموارد لخلق مساحة مالية كافية **للإنفاق على مجالات التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة** والحماية الاجتماعية. وهو ما يعكسه هذا التقرير بالإضافة إلى أهم ملامح الموازنة العامة للدولة المعتمدة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وأهم بنود الإيرادات والمصروفات، **وأهم برامج الحماية الإجتماعية التى يستفيد منها المواطن المصري** والبرامج الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشته.

وسنبذل قصارى جهدنا **لتحسين الخدمات للمواطنين لضمان مستقبل أفضل للمواطن والأجيال القادمة** وكل ما يهم المواطنين، وإعادة ترتيب الأولويات حتى يكون الإنفاق العام أكثر مراعاة للبعد الاجتماعي من أجل احتواء أثر الإصلاحات الاقتصادية.

وجدير بالذكر أن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٥ جاء فى ظل عدة تحديات بدءاً من جائحة كورونا وما تبعها من التوترات الدولية والإقليمية التي ألقت بظلالها السلبية على كافة دول العالم، وبصفة خاصة على منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها مصر. إلا **أننا قادرون علي تجاوز التحديات الدولية الراهنة**، ومعاً سنتجاوز الأزمة العالمية مثلما تجاوزنا التحديات السابقة.

كما ستدعم سياساتنا المالية مواصلة **مبادرات تشجيع الاستثمار ودعم الأنشطة الاقتصادية** (الإنتاج والتصدير) وزيادة **مساهمات القطاع الخاص** فى النشاط الاقتصادى. ومن اهم أولويات موازنة العام المالى القادم ٢٠٢٤/٢٠٢٥ **تعزيز المنافسة القوية والعادلة فى السوق المصرى** بما يسمح بتوفر السلع والخدمات بكميات مناسبة لصالح المواطنين، وحتي نتمكن من تحقيق ذلك لابد من **تعبئة الموارد بدون فرض ضرائب جديدة** عن طريق إعطاء الأولوية فى الفترة المقبلة لإجراء تطوير شامل بالمنظومة الضريبية لتحقيق **تحسن ملموس فى جودة الخدمات المقدمة وإعادة الثقة مع مجتمع الأعمال** وبناء شراكة حقيقية وإجراءات تضمن حوكمة وتحسين الخدمات والعلاقة بين المستثمرين ومصلحة الضرائب وبناء **بنية تكنولوجية متطورة تهدف إلى تطوير الخدمات والإجراءات** وتطبيق آليات مبسطة لتسوية المنازعات وتحقيق الحياد الضريبى بشكل يلقى رضاء وتقدير شريكنا (المجتمع الضريبي)، الامر الذى سوف ينعكس في نهاية المطاف على **توفير فرص العمل للمواطنين وتحسين الدخول للافراد وخفض الأسعار** من خلال **زيادة التنافسية، وهو هدف أساسي للسياسة المالية**.

وإذ أتمنى أن قراءة هذا التقرير وإتاحة هذه المعلومات تشجعك علي المشاركة بشكل فعال في الشئون الاجتماعية والاقتصادية وفي عملية اتخاذ القرار من خلال جلسات الاستماع الجماهيري المتاحة بشكل حضوري في العديد من المحافظات أو بشكل افتراضي من خلال الوسائل الالكترونية الحديثة الخاصة بوزارة المالية.

وزير المالية

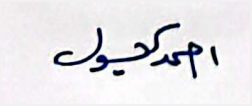

أ/ أحمد كجوك

٢. تمهيد

تتميز الموازنة الجديدة بالقدرة على **استيعاب الصدمات المتتالية** التي نشاهد آثارها على مدار أكثر من أربع سنوات منذ انتشار وباء كورونا، وحتى التوترات الدولية والإقليمية باندلاع الحرب بأوروبا وفى غزة، والاضطرابات الأخيرة بمنطقة البحر الأحمر، على نحو يتجلى فى **إعادة ترتيب الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق العام**، بحيث تعكس الأرقام الموازنية سياسات وأهدافاً اقتصادية وتنموية متوازنة ومتكاملة تتعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً، حيث أن هناك «**أربع ركائز أساسية للموازنة الجديدة** » تتمثل فى: الحفاظ على **استمرار استدامة الانضباط المالي**، وخفض المديونية الحكومية، **ودفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين** للتعامل مع الآثار السلبية للموجة التضخمية، ودفع جهود التنمية البشرية بمحوريها: الصحة والتعليم لاستكمال استراتيجية بناء الإنسان المصري، وأيضاً **مساندة ودعم النشاط الاقتصادي** خاصة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والتصدير)

وفى هذا الصدد، تم تخصيص **أكثر من نصف إيرادات الدولة للحماية الاجتماعية والتنمية البشرية** في موازنة العام القادم، **لتحسين المرتبات والمعاشات** ورفع حد الإعفاء الضريبى **لخفض الأعباء عن المواطنين**، كما تم إقرار ستة حزم للحماية الاجتماعية منذ ابريل ٢٠٢٢ لمساندة المواطنين **لمجابهة الموجة التضخمية** نتيجة للأزمات الدولية الراهنة، ومن أهم المبادرات الأخرى «**المشروع القومي لتطوير الريف المصري حياه كريمة** » لإحداث التطوير الشامل للخدمات العامة الاساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي، كما تشمل الموازنة إستكمال **مشروع مد مظلة «برنامج التأمين الصحي الشامل** » لكافة محافظات الجمهورية. وعلى صعيد مساندة النشاط الاقتصادي **تم تخصيص ٤٠,٥ مليار جنية لمساندة القطاعات الإنتاجية** وقطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وإستهداف حصيلة تقدر **بنحو ٥٠ ٪ على الأقل من صفقة بيع الأصول والتخارج من قبل الدولة** لخفض حجم المديونية الحكومية لأجهزة الموازنة العامة

كما تستهدف موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحقيق الانضباط المالى وخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى **٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى** بموازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والإستمرار في تحقيق فائض أولى بنحو ٣,٥٪ من الناتج المحلى، وخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة **إلى اقل من ٨٠٪ بحلول يونيو ٢٠٢٧** وتنويع قاعدة المستثمرين والعملات والأسواق وإطالة عمر الدين من أجل تعزيز «درجه الثقة» للاقتصاد المصرى

كما جاء التصديق على القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بمثابة **نقلة نوعية لإدارة المالية العامة** باستحداث مفهوم «**الحكومة العامة** » في موازنة العام الجديد ليشمل موازنات كل الهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والجهات الإدارية للدولة والمحليات، وبما يرسخ مبدأ **شمولية الموازنة** ويساعد في إظهار **قوة المالية العامة للدولة** والتعامل الأكثر تحوطًا في مواجهة التحديات، ويضع سقف أقصى لدين «الحكومة العامة » لا يجوز تجاوزه إلا بموافقة السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، كما يلزم القانون **بالتطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء خلال ٦ سنوات على الأكثر** وأخيراً فإن إتاحة هذه المعلومات يهدف إلى تشجيعك علي المشاركة في عملية اتخاذ القرار. وللمزيد من المعلومات، قم بزيارة أحد وسائل التواصل الاجتماعي التالية

https://www.facebook.com/FTCEUnit
Instagram: @transparency_unit
https://www.youtube.com/channel/UC7Z6feIZ1N8nPsAa7cBlHjg
https://twitter.com/FTCE_UNIT
https://www.mof.gov.eg
info@budget.gov.eg
ftceunit@gmail.com

٣. يعنى إيه موازنة؟
ومراحل إعداد الموازنة

تعريف الموازنة؟

إن الموازنة العامة للدولة هي الأداة الرئيسية لوزارة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وهى تعرض خطط وبرامج وزارة المالية التى اعدتها للاستجابة للتحديات الراهنة ولتمهيد الطريق أمام تحقيق مستقبل أفضل، وذلك من خلال الوصول للحد الأقصى من الإيرادات، وإعادة تنظيم أولويات الإنفاق من أجل خدمة المجتمع على نحو أفضل

والأهم من ذلك، فإن موازنة الدولة هى أداة للمراجعة والمسائلة، والتى من خلالها يتمكن المواطنون من التحقق ما إذا كانت خطط الإنفاق التى وضعتها حكوماتهم تتوافق مع أولوياتهم أم لا وقد تم وضع تقديرات الموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بعد التفاوض والتشاور مع نحو ٦٦٩ جهة موازنية و٥٩ هيئة عامة اقتصادية وكذلك كافة المصالح الإيرادية وغير الإيرادية التابعة لوزارة المالية، وفى ضوء تقديرات الاقتصاد العالمي السائدة من قبل المؤسسات الدولية حتى نهاية فبراير ٢٠٢٤ وايضا تقديرات وافتراضات الاقتصاد المحلى المعدة من كافة الجهات والوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية

ومن أهم مراحل إعداد الموازنة:

١. تصدر وزارة المالية منشور إعداد الموازنة لتقوم جهات الدولة بإعداد مشروعات موازناتها

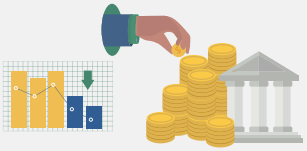

٢. تناقش وزارة المالية مشروعات الموازنات الواردة اليها والخاصة بكل جهة

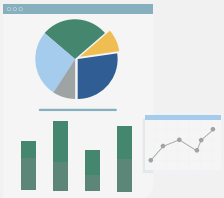

٣. يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل

٤. يعرض مجلس الوزراء مشروع الموازنة بعد تعديله على فخامة رئيس الجمهورية للمناقشة والموافقة عليه

٥. يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله في ضوء القواعد الحاكمة في الدستور والقانون

٦. بعد اعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية لإعتمادها بشكل نهائي ثم إلى وزارة المالية للتنفيذ

٤. أهم محاور الموازنة الجديدة

أهم المجالات

استقرار المؤشرات الاقتصادية

- استقرار الأسعار المحلية عند معدلات منخفضة والحفاظ على رصيد كافي من الاحتياطات الدولية
- عودة تراجع مسار الدين للناتج المحلى واستمرار تحقيق فائض أولى
- تراجع نسبة واعباء فاتورة خدمة الدين الحكومي والدين الخارجي

النمو والتشغيل

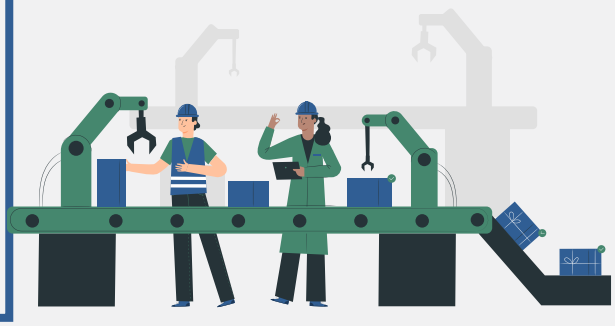

- استهداف معدل نمو مرتفع ومستدام ومتوازن مع خلق فرص عمل لائقة
- خفض معدلات البطالة وزيادة نسبة المشاركة في قوة العمل
- تزايد نسبة مساهمة القطاع الخاص في حجم الناتج المحلى وحجم الاستثمارات

الإصلاح الهيكلي

- النهوض بتنافسية الاقتصاد المصرى مع استهداف تحقيق زيادة سنوية قوية ومستدامة في حصيلة الصادرات غير البترولية تفوق معدل نمو الواردات غير البترولية
- التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات
- إجراءات تضمن الحوكمة والشفافية والمنافسة العادلة

- التركيز على برامج إصلاح منظومة التعليم وتحسين الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية

٥. ركائز موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

«فرص النماء من وسط التحديات للتحول إلى اقتصاد أكثر تنافسية وخلق مناخ محفز للنمو والتنمية وزيادة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التصدير»

الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية

- إعادة **ترتيب أولويات الإنفاق** لصالح التنمية الاقتصادية والطاقة النظيفة وبناء المواطن المصري
- التركيز على **إصلاح الهياكل المالية** لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام
- العمل على تنفيذ استراتيجية محددة **لخفض دين أجهزة الموازنة الى ٨٨٪** من الناتج المحلي في يونيو ٢٠٢٥، **ولأقل من ٨٠٪ بحلول يونيو ٢٠٢٧**، والعمل على إطالة عمر الدين المحلى.
- التوسع فى اعداد ومتابعة الموازنة على أساس البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع وكذلك الموازنة الخضراء بما يساعد على **تحقيق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢١/ ٢٠٢٦ والاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ ٢٠٢٥.**

دفع جهود الحماية الإجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطنين

- توفير الحماية الاجتماعية **للفئات الأكثر احتياجًا** وتحسين مستوي معيشة متوسطي الدخل.
- التعامل المتوازن مع **الآثار التضخمية لتخفيف الأعباء** عن المواطنين،
- **تحسين دخول العاملين** بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات
- تحقيق تكافؤ **الفرص والمساواة في تخصيص الإنفاق العام** وعدالة التوزيع على المناطق الجغرافية.
- رفع **كفاءة البنية التحتية وتحسين جميع الخدمات العامة** التي يتلقاها المواطنين.

التركيز على التنمية البشرية (التعليم والصحة)

- دفع جهود **التنمية البشرية بمحوريها** (الصحة والتعليم) لاستكمال استراتيجية بناء الإنسان المصري.
- استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري بمخصصات **(٤٩٦ مليار جنيه لقطاع الصحة)**،
- تخصيص **(٩٩٨,١ مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي ، والعالي والبحث العلمي).**

مساندة ودعم النشاط الإقتصادي خاصة القطاعات الإنتاجية والتصدير

- تحفيز **نمو القطاع الخاص** ليقود قاطرة التنمية الاقتصادية.
- تنفيذ توصيات «**وثيقة سياسة ملكية الدولة**» لخفض دور الدولة في النشاط الاقتصادي
- تحقيق الحياد التنافسي والضريبي.
- **تيسير الإجراءات** الضريبية والجمركية لمساندة بيئة الأعمال
- تشجيع المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- الاستمرار فى سياسة **التسعير السليم للسلع والخدمات.**

٦. ما هو الجديد بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

تركز موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ على محركات نجاح الإدارة المالية الرشيدة والتي تعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتمكن القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو من خلال المعاملة بالمثل والعدالة والشفافية الضريبية واستيداء حقوق الخزانة العامة مما يمهد لرحابة أكبر في تحقيق الاستدامة المالية والنهوض بالاقتصاد الوطني ليكون أكثر تنافسية ويضع مصر في مصاف الدول المتقدمة

- **اقرار الحزمة السادسة بقيمة ١٨٠ مليار جنيه** اعتباراً من مارس ٢٠٢٤ لمساندة فئات المجتمع المختلفة لمجابهة الموجة التضخمية نتيجة الازمات الدولية الراهنة.
- تخصيص **أكثر من نصف إيرادات الدولة** بالموازنة الجديدة للحماية الاجتماعية والتنمية البشرية
- الإسراع في تحقيق حلم المصريين بالتأمين الصحي الشامل لكل أفراد الاسرة ويغطي حالياً **٤,٦ مليون مواطن**
- تحسين نظم إدارة المالية العامة من خلال **استحداث مفهوم (موازنة الحكومة العامة)** بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، لمزيد من الشفافية وتعزيز القدرة على مراقبة الأداء المالي.
- وضع سقف **قانوني لدين الحكومة العامة** لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب.
- إستخدام حصيلة تقدر **بنحو ٥٠٪ من صفقة بيع الأصول والتخارج** من قبل الدولة لخفض حجم المديونية الحكومية لأجهزة الموازنة العامة.
- وضع مستهدف سنوي لإجمالي الاستثمارات العامة لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ **لا يتعدى تريليون جنيه** لدفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي
- **إلغاء تدريجي للإعفاءات الضريبية** للجهات المملوكة للدولة في الأنشطة الإستثمارية لضمان الحياد التنافسي.
- **١٢٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية** للزراعة والصناعة، والخزانة تتحمل فارق سعر الفائدة
- **٥٠ مليار جنيه** مبادرة تمويل منخفضة التكاليف لقطاع السياحة
- **تخصيص ٤٠,٥ مليار جنية** لمساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية، وغيرها من المبادرات لدفع وتحفيز النشاط الاقتصادى.
- إقرار **حوافز نقدية** للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- إقرار **حافز استثمار نقدي بنسبة ٣٣٪ الى ٥٥٪** من الضريبة على أرباح «الهيدروجين الأخضر» والصناعات الإستراتيجية
- استعادة نسبة **تصل إلى ٥٠٪** من قيمة الأرض والتكاليف الإستثمارية للمشروعات المنفذة في نصف المدة المحددة لها.

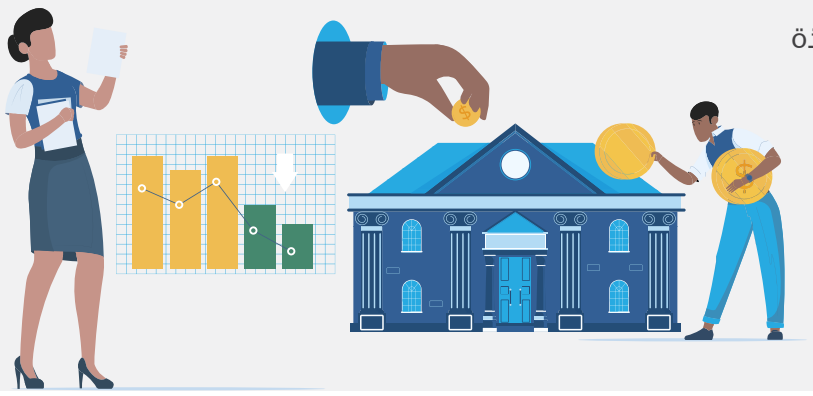

تحقيق اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة «SDGs» بالربط مع رؤية مصر ٢٠٣٠

- أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة والعدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.
- وان تكون مصر واحدة من أفضل الدول من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة.
- ربط مؤشرات رؤية مصر ٢٠٣٠ بتنفيذ برامج فعالة وتحقق الاستدامة البيئية والحماية الاجتماعية والتحول للاقتصاد الأخضر.

٧. التحديات العالمية والإقليمية خلال عام ٢٣/٢٤ وآثارها على الاقتصاد المصرى

التحديات العالمية خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الأربع سنوات الماضية تحديات جسيمة بدءاً من جائحة كورونا وما تبعها من التوترات الدولية والإقليمية وأهمها الحرب في أوكرانيا وغزة وتداعيات أخري للتوترات بالبحر الأحمر التي ألقت بظلالها السلبية أيضا على حركة التجارة وعبور السفن بقناة السويس. حيث إنعكست تلك التحديات العالمية بالسلب على كافة دول العالم، وبصفة خاصة على منطقة الشرق الأوسط، ومن ضمنها مصر

العوامل المؤثرة على الاقتصاد المصري

الآثار السلبية من السياسة النقدية التقشفية برفع أسعار الفائدة عالمياً

التوترات الاقليمية وقطاع غزة

الحروب والأزمات العالمية

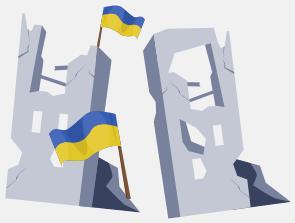

لمحاربة ارتفاع الأسعار والتضخم، اتبعت اقتصادات الدول العظمى سياسة نقدية تقشفية برفع أسعار الفائدة، مما كان له أثر على الدول الناشئة بارتفاع تكلفة التمويل، وارتفاع فوائد الدين، وتدهور سعر الصرف مقابل الدولار ، وبالتالي زيادة أسعار الواردات والأسعار بشكل عام، كما أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ضعف سلاسل الامداد خاصة المواد البترولية والغذائية مما أدى إلى المزيد من الضغوط التضخمية المحلية

التوترات الاقليمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري:

القطاع المالي

- انخفاض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية
- ارتفاع نفقة الحزم الاجتماعية لتخفيف الأعباء الناتجة عن ارتفاعات الأسعار بزيادة الأجور والحماية الاجتماعية وإقرار الإعفاءات الضريبية الإستثنائية لقطاع الاعمال

القطاع الخارجي

- نقص العملة الأجنبية الواردة إلى مصر من قطاعي السياحة وهيئة قناة السويس، وبالتالي انخفاض صافي احتياطي النقد الأجنبي

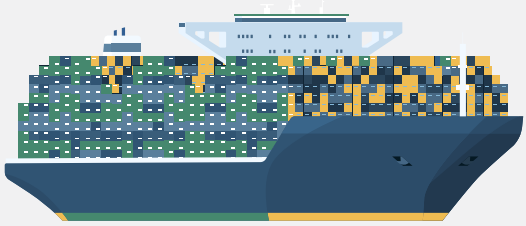

٨. الإجراءات الاصلاحية التى تم اتخاذها من قبل الدولة المصرية

الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية خلال ٢٠٢٣/٢٠٢٤

وفى ضوء الظروف المحيطة بالاقتصاد المصري جراء التحديات العالمية كان لزاماً على الدولة المصرية إتخاذ إجراءات سريعة ومتوازنة لتحقيق النمو الاقتصادي واستعادة حركة الإنتاج وتوفير السيولة من النقد الأجنبي ومجابهة تحدي ارتفاع الإسعار لخفض العبء المالى على الموازنة العامة للدولة والقطاع الخارجي

أهم مستهدفات الإجراءات التصحيحية ما يلى:

- **دعم احتياطات النقد الأجنبي**

- **استعادة الاستدامة المالية**

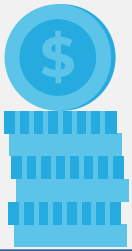

- **محاربة التضخم**

الإجراءات النقدية التي اتخذها البنك المركزي المصري للتعامل مع آثار الأزمات العالمية

- قام البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ بتحرير سعر الصرف وزيادة سعر الفائدة بـ ٦٠٠ نقطة كما كان قد قام سابقا في نفس العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بزيادة معدل الفائدة بـ ٢٠٠ نقطة أساس في فبراير ٢٠٢٤ (وهو إجراء متبع على مستوي العالم بالتزامن مع توقيت تحرير سعر الصرف، حيث يكون هذا القرار محفز لجني الأرباح للمستثمرين).
- كما قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لدي البنوك في ٢٠٢٢ من ١٤٪ الي ١٨٪ لتقليل حجم السيولة وخفض التضخم في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

وقد نجحت تلك القرارات بالفعل في رد ثقة المستثمرين بقوة في الاقتصاد المصري ومعاودة تدفقات الإستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ الى الإقتصاد المصري.

الإجراءات الإصلاحية على مستوي القطاع المالي لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣

- تم تحجيم الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة، واخضاعها للمراقبة المالية (وفقاً للقانون الصادررقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ ولائحته التنفيذية الصادرة في فبراير بموجب القانون رقم ٢٤٢ لسنه ٢٠٢٤.
- تنفيذاً لوثيقة سياسة ملكية الدولة تم التخارج حتى حينه من أصول بقيمة **٢,٢ مليار دولار** في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، وستستكمل الوثيقة في مزيد من التخارج الحكومي وتمكين القطاع الخاص.
- ولتوفير النقد الأجنبي تم تأجيل تنفيذ المشروعات الحكومية التي لم **تستكمل ٧٠٪ من تنفيذ المشروع إذا كان بها مكون دولاري**،
- تشكيل لجنة بقرار رئيس مجلس الوزراء لمراجعة مدي جدوي المشروعات الحكومية، ووضع سقف لاستثمارات القطاع العام **بمبلغ ٣٥٠ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٤**، وبنحو ا تريليون جنيه سقف اقصي بموازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
- كما تم **اخذ العديد من الإجراءات الجمركية الجادة** في عام ٢٠٢٤ لتسهيل الإفراج عن مدخلات الإنتاج في ضوء الحصول على النقد الاجنبي مما ساهم في معاودة الإنتاجية والنشاط الإقتصادي.
- حرصت السياسة المالية على تخصيص نصف تدفقات السيولة النقدية الجديدة من مشروع رأس الحكمة بمبلغ ١٢ مليار دولار (ما يعادل ٥٤٠ مليار جنيه) لخفض المديونية الحكومية وتحسين الميزان الأولي في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ليتوقع أن **يقفز فائض الموازنة الأولى إلى ٦,١٪** في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، **مقارنةً بـ ١,٦٪ من الناتج المحلى في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢**، على الرغم من التحديات العالمية وباستكمال الإصلاحات في العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ من المستهدف وصول الفائض الأولى الى ٣,٥٪ من الناتج المحلى.

*للمزيد من التفاصيل حول مشروع رأس الحكمة، يمكن الرجوع إلي صـ (٢٢)

ساعدت الإجراءات الإصلاحية في تحقيق طفرات ملحوظة في الأداء المالى خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

أبرز مؤشرات الاداء المالي لختامي مبدئي العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

٦,١٪ فائض أولي نسبة من الناتج المحلي

٣,٦٪
نسبة العجز الكلي مقارنة بـ **٦,١٪** العام الماضي متضمناً عوائد رأس الحكمة

تحقيق معدل نمو للإيرادات **٦٠٪** بما يفوق معدل نمو المصروفات

زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة **٣٠٪** تم صرفها على برامج الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

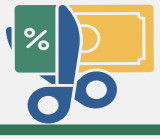

زيادة الإيرادات غير الضريبية بنسبة **١٩٠٪** نتيجة لتنويع مصادر الدولة وأهمها حصول الخزانة على **٥٠٪** من صفقة رأس الحكمة

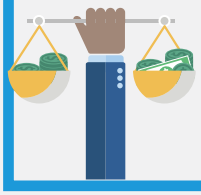

تتويجاً لجهود الإصلاحات وجهود الضبط المالى التي اتخذتها الدولة المصرية نجحت مصر أيضاً في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بزيادة قيمة التمويل ضمن إطار تسهيل الصندوق الممدد من ٣ مليار دولار الى ٨ مليار دولار، بعد ان كانت مراجعات البرنامج متوقفة لعدة أعوام

كما تم الإتفاق على برنامج مع الإتحاد الأوروبي بقيمة ٧,٤ مليار دولار خلال نفس فترة البرنامج مع صندوق النقد الدولى من عام ٢٠٢٤ الى ٢٠٢٧.

وقد جاء توقيع مشروع تطوير مدينة راس الحكمة بقيمة ٣٥ مليار دولار ليعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري ويدعم مسار الإصلاح الاقتصادي

*المصدر: وزارة المالية

استفادة المواطن من برنامج دعم السلع التموينية والذى تم إقراره خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ما يلي:

دعم السلع التموينية للعام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤

رغيف الخبز

- عدد الأفراد المستفيدين نحو **٦٩,٥ مليون** فرد
- عدد البطاقات بلغ نحو **٢٤،٨ مليون** بطاقة

البطاقات التموينية

- عدد الأفراد المستفيدين نحو **٦١,٨ مليون** فرد
- عدد البطاقات بلغ نحو **٢٤,٣ مليون**

كميات القمح

- كميات القمح المستورد نحو **٥,٨ مليون** طن
- كميات القمح المحلي التي تم توريدها موسم ٢٠٢٤ نحو **٣,٤ مليون** طن

كميات الخبز والنقاط

- عدد الأرغفة المنتجة نحو **٩٧,٧ مليار** رغيف
- عدد نقاط الخبز نحو ١٩,٤ مليار نقطة بسعر ١٠ قروش للنقطة بتكلفة بلغت نحو **١,٩ مليار جنيه**

إجمالي دعم السلع التموينية ورغيف الخبز نحو ١٣٣,٣ مليار جنيه

- دعم رغيف الخبز بلغ نحو **٩٧,٢ مليار جنيه**
- دعم البطاقات التموينية بلغ نحو **٣٦,١ مليار جنيه**

بيانات المنتفعين من الخدمة الصحية*		
اسم البرنامج	جزئي	كلي
إجمالي المستفيدين من المبادرات الرئاسية		٣٤,٦٠٢,٨٦٩
مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء على فيروس سي والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية	١,٦٩٤,٨٨٦	
مبادرة الكشف المبكر عن السمنة والأنيميا والتقزم لطلاب المدارس	٥,٠٣٠,٩٧٦	
المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية	١٢,٦٠٨,٩٦١	
مبادرة رئيس الجمهورية لاكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة	١,٥٨٧,١٩٤	
العناية بصحة الأم والجنين	٦٥٦,٢٠٥	
فحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي	٦,٤٣٨,٢٨٣	
الكشف المبكر عن الأمراض الوراثية	١٦٢,٠٣١	
الرعاية الصحية لكبار السن	٣٦٣,٥٠٧	
علاج الأطفال مرضى الضمور العضلي الشوكي	٣,٨٩١	
فحص المقبلين على الزواج	١,٥٦٢,٤٨٤	
الكشف المبكر وعلاج الأورام السرطانية	٤,٤٩٤,٤٥١	
المستفيدين من قرارات العلاج على نفقة الدولة بالداخل والخارج		**٢,٢٨٥,٨٨٦**
المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل**		**٣,٢١١,٥١٠**
محافظة بورسعيد	٦٧٠,٦٩٠	
محافظة الأقصر	١,٢٥١,٣٥٦	
محافظة الاسماعيلية	١,١٧٦,٧٢١	
محافظة جنوب سيناء	١١٢,٧٤٣	
المستفيدين من منظومة التأمين الصحي**		**٦٨,٨٩٩,٣٦٧**

*المحافظات المذكورة أعلاه تم تشغيلها فعلي ويوجد محافظات أسوان والسويس تشغيل تجريبي

*المصدر: وزارة الصحة
**المصدر: هيئة التأمين الصحي الشامل

ما تم تنفيذه بقطاع التعليم قبل الجامعى وقطاع التعليم العالى والبحث العلمى بالعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤

بيان بأهم الأعمال التي تم تنفيذها بقطاع التعليم قبل الجامعي بالسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤	
البيان	العدد
عدد المعلمين المساعدين الجدد الذين تم استلامهم العمل*	١٦٠٤٥ معلم مساعد
عدد الوجبات الغذائية الموزعة على الطلاب من خلال منظومة التغذية المدرسية*	٥١٦,٨ مليون وجبة
عدد المشروعات الخاصة بإنشاء المباني المدرسية والتي تم تسليمها**	٤٦٢ مشروع
عدد الفصول التي تم انشاؤها وتسليمها**	٧٤٧٥ فصل
إجمالي عدد مشروعات الصيانة وتطوير ورفع الكفاءة بالمدارس**	١٣٥٥
عدد المتدربين بالأكاديمية العسكرية**	٦١٢ قيادة شابة

* المصدر: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية
** المصدر: الهيئة العامة للأبنية التعليمية
*** المصدر: عرض وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

بيان بأهم الأعمال التي تم تنفيذها بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤

البيان	العدد
عدد الجامعات التكنولوجية التي تم استكمال إنشاؤها*	٦ جامعات
عدد الجامعات التكنولوجية التي تم استكمال الأعمال الخاصة بها*	٣ جامعات
عدد كليات الذكاء الاصطناعي التي تم إنشاؤها**	٩ كليات
عدد الكليات ومعاهد الدراسات العليا التي تم إنشاؤها بالجامعات الأمريكية**	٨ كليات ومعاهد
عدد المعاهد البحثية التي تم رفع كفاءتها**	٢ معهد

* المصدر: قرار رئيس مجلس الوزراء
** المصدر: عرض وزارة التعليم العالي

ما تم تنفيذه للمواطن في عام ٢٠٢٣ بخصوص قطاع النقل خاصة مترو الأنفاق:

افتتاح المرحلتين الأولي والثانية من القطار الكهربائي الخفيف LRT (السلام – العاشر– العاصمة الإدارية) بطول ٦٨,٨ كم وعدد ١٢ محطة بتكلفة **٢٦,٣ مليار جنيه** .

- افتتاح الجزء الأول A٣ من المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمترو الأنفاق من العتبة إلي الكيت كات بطول ٤ كم وعدد ٤ محطات بتكلفة ٩,٢ مليار جنيه ثم المرحلة الثالثة حتي إمبابة شمالاً وحتي جامعة القاهرة جنوباً ، حيث تم تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق «عدلي منصور – إمبابة – جامعة القاهرة» بطول ٤١,٢ كيلومتر،
- افتتاح المرحلة الرابعة من الخط الثالث للمترو (هارون– عدلي منصور) بطول ١١,٥ كم وعدد١٠ محطات بتكلفة ٢٨,٤ مليار جنيه .
- توريد عدد ٢٥ قطار من إجمالي عدد ٣٢ قطار مكيف للتشغيل علي الخط الثالث للمترو (المرحلتين الثالثة والرابعة) بتكلفة ٨,٩ مليار جنيه ودخول ٢٠ قطار منها الخدمة .
- تنفيذ خطة تطوير الخط الأول والثاني عبر تطوير السكة والأنظمة والوحدات المتحركة وتطوير المحطات،بجانب بدء تنفيذ مشروع تطوير مترو الإسكندرية «أبو قير – محطة مصر» بطول ٢١,٧ كيلومتر، ومشروع تطوير وإعادة تأهيل ترام الرمل بطول ١٤ كيلومترا.
- وفي قطاع النقل النهري، خلال ٢٠٢٣ تم تنفيذ الخطة الشاملة للاستفادة من قدرات النقل النهري في نقل البضائع وأثره الإيجابي على البيئة من خلال تقليل الاعتماد على النقل البري، وبالتالي تقليل الانبعاثات الكربونية.

* المصدر: وفقاً للإنجازات المنشورة على موقع وزارة النقل

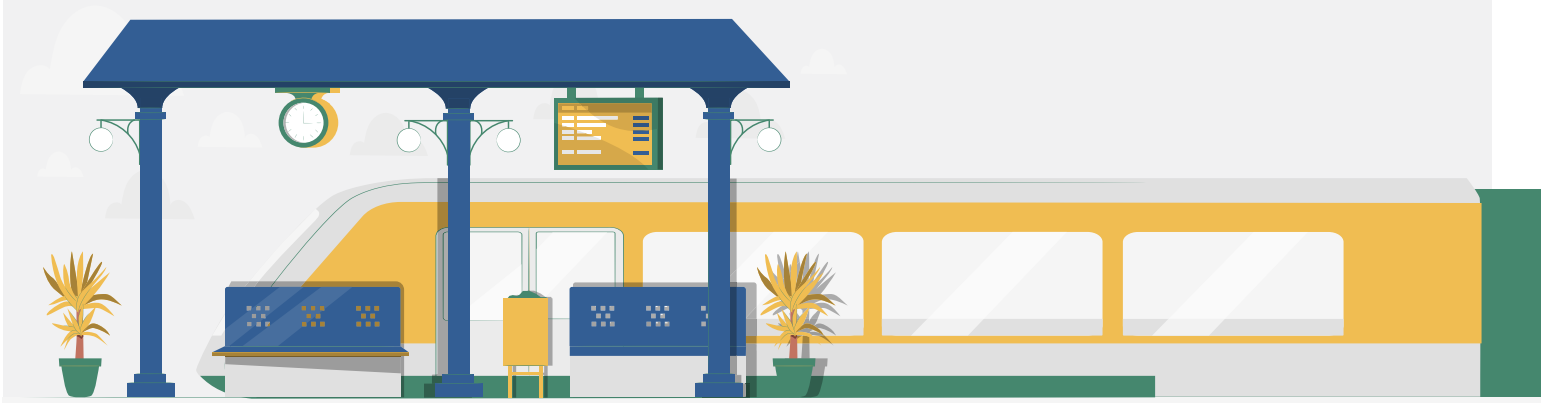

تطوير قطاع الطرق في عام ٢٠٢٣

- تطوير وتوسعة المرحلة الأولى للطريق الدائري، حيث يلاحظ الكثير من المواطنين الفارق الواضح بين ما قبل وبعد أعمال التطوير؛ من سلاسة مرورية واضحة، والقضاء على الزحام، والتخطيط الأفضل
- تنفيذ المرحلة الثانية للتطوير، في عام ٢٠٢٣، الاستغلال الأمثل للمساحات أسفل الكباري واستغلالها في إنشاء مواقف للميكروباص ومناطق انتظار لخدمة الأتوبيس الترددي BRT بطول ١١٠ كيلومترات لمنع توقف الميكروباص أعلى الطريق الدائري
- إنشاء محاور تنمية، مثل محور المشير فؤاد أبو زكري.
- تم القضاء على بعض مظاهر العشوائية، ولا سيما المواقف العشوائية على مصاعد ومنازل الطريق الدائري على طول المسار، من خلال تحديد أماكن لمواقف سيارات الميكروباص أسفل الطريق الدائري.
- تطوير شبكات منظومة النقل له مردود اقتصادي جيد على كل من المستثمر الأجنبي وحركة نقل البضائع مما يساهم في رفع معدل التنمية.

* المصدر: وفقاً للإنجازات المنشورة على موقع وزارة النقل

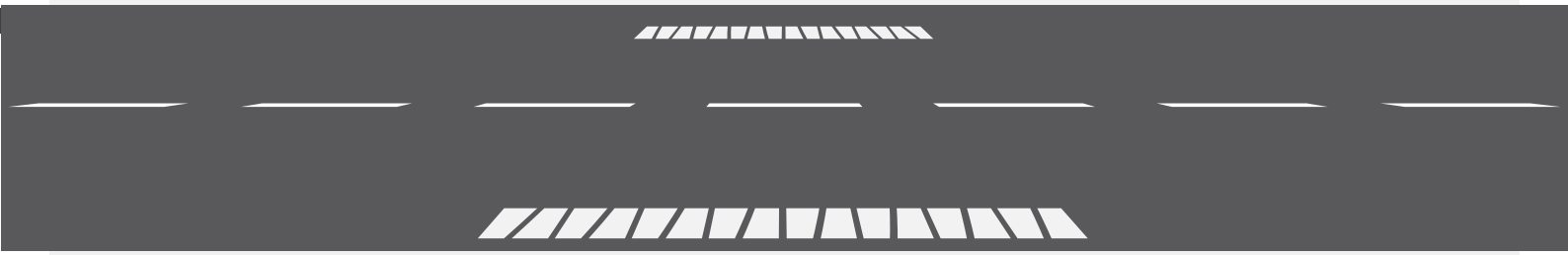

٩. مستهدفات العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

الاقتصاد العالمي:

أشار تقرير آفاق النمو الاقتصادي العالمي لشهر يوليو ٢٠٢٤ الصادر من صندوق النقد الدولي الي تحقيق معدل نمو الاقتصاد العالمي عند ٣,٢٪ خلال عام ٢٠٢٤، مقابل متوسط تاريخي أكبر بلغ ٣,٨٪ (من عام ٢٠٠٠ الي عام ٢٠١٩)

ويأتي ذلك مع التطورات العالمية الطارئة نتيجة الأزمات المتتالية والتوترات التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا والحرب في غزة والتي ترتب عليها ضغوطات تضخمية هائلة وتبعيات اقتصادية كبيرة علي الاقتصاد العالمي وبالأخص الاقتصادات الناشئة مما جعل الحكومة المصرية تبذل جهوداً لتستهدف مساندة كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تعافي ونمو اقتصادي قوي ومستدام.

أولاً: أهم مستهدفات الاقتصاد الكلي للإقتصاد المصري للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

معدل النمو الاقتصادي **٤,٢٪ مقابل تقديري ٢,٩٪** في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

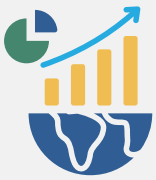

الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) **١٧,١ تريليون جنية** (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

ارتفاع حجم الاستثمارات الكلية المستهدفة بالخطة لتتجاوز **لأول مرة الاثنين تريليون جنية** (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

زيادة نصيب الاستثمارات الخاصة من الاستثمارات الكلية، لتصل إلى نحو **٥٠٪** في ضوء الاستثمارات المتوقعة في مشروع «رأس الحكمة»، وتفعيل وثيقة سياسة ملكية الدولة، والشراكة ما بين القطاعين العام والخاص (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

أن تصل الإستثمارات الموجهة للإقتصاد الأخضر **٥٠٪ من اجمالى الاستثمارات العامة** (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

معدل التضخم **١٧,٩٪ (المكمش)**

معدل الاستثمار **١٣٪ مقابل ١١,٩ ٪** في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

معدل الادخار **٩,٣٪** (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

معدل البطالة **٧٪ مقابل ٧,٢٪** وفقاً لتقديرات ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

أهم الافتراضات التي قامت عليها تقديرات موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية

٢٥،٠٪

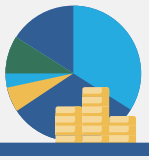

متوسط سعر برميل البرنت

(برميل) ٨٢،٠ دولار

متوسط سعر القمح (أردب)

٢٨٠،٠ دولار

أهم المستهدفات المالية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

- تحقيق فائض أولي سنوي مستدام يصل لنحو ٣،٥٪ **سنوياً (٥٩١,٤ مليار جنيه)**
- تحديد سقف دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بمبلغ **١٥,١ تريليون جنيه وبنسبة ٨٨,٢٪** من الناتج المحلي الأجمالي.

العجز المالي الكلي

٧,٣٪ من الناتج المحلي

الفائض الأولي ٣،٥٪ من الناتج المحلي

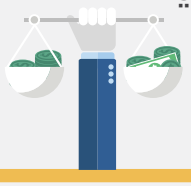

دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي ٨٨٪

المصروفات العامة

٣,٩ تريليون جنيه

الإيرادات العامة

٢,٦ تريليون جنيه

التقسيم الاقتصادي لمؤشرات الأداء المالي للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥*

	٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٤ موازنة	٢٠٢٤/٢٠٢٥ موازنة
المصروفات	**١,٨٣١,٠٢٢**	**٢,١٨٤,٥٩٤**	**٢,٩٩٠,٩٢٤**	**٣,٨٧٠,١٦٨**
الأجور وتعويضات العاملين	٣٥٨,٧٣٥	٤١٢,٤٦٣	٤٧٠,٠٠٠	٥٧٥,٠٠٠
شراء السلع والخدمات	٩٩,٥٨٠	١٢٧,٧٨٠	١٣٩,٣٨١	١٦٦,٧٠٥
الفوائد	٥٨٤,٨٢٦	٧٧٤,٢٠٣	١,١٢٠,٠٨٦	١,٨٣٤,٤٦٨
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٤٣,٤٠٥	٤٥٤,١٠١	٥٢٩,٦٨٥	٦٣٥,٩٤٣
المصروفات الأخرى	١١٤,٧٤٦	١٢٧,٦٠	١٤٥,٠٨٣	١٦٢,٢٣٨
شراء الأصول غير المالية (اللاستثمارات)	٣٢٩,٧٣٠	٢٨٨,٩٨٧	٥٨٦,٦٩٠	٤٩٥,٨١٥
الايرادات	**١,٣٤٧,١٧٨**	**١,٥٦٣,٩٢١**	**٢,١٤٢,١١٠**	**٢,٦٢٥,١٦٨**
الضرائب	٩٩١,٤٠٢	١,٢٥٨,٥٨٢	١,٥٢٩,٩٩١	٢,٠٢١,٩٩١
المنح	٤,٠٨١	٥,٤٣٢	١,٩٣١	٣,٥٨٥
الايرادات الأخرى	٣٥١,٦٩٤	٢٩٩,٩٠٧	٦١٠,١٨٨	٥٩٩,٥٩٣
العجز (الفائض) النقدي	**-٤٨٣,٨٤٤**	**-٦٢٠,٦٧٢**	**-٨٤٨,٨١٤**	**-١,٢٤٥,٠٠٠**
صافي حيازة الأصول المالية	**٥٧٠**	**-١٠٧٢**	**-٢٤,٣٧٥**	**-١,٩٧٧**
العجز (الفائض) الكلي	**-٤٨٤,٤١٤**	**-٦٠٩,٩٠١**	**-٨٢٤,٤٤٠**	**-١,٢٤٣,٠٢٢**
العجز (الفائض) الاولي	**١٠٠,٤١٢**	**١٦٤,٣٠٢**	**٢٩٥,٦٤٦**	**٥٩١,٤٤٥**
نسبة العجز (الفائض) النقدي الي الناتج المحلي	٪٦,١-	٪٦,١-	٪٧,٢-	٪٧,٣-
نسبة العجز (الفائض) الكلي الي الناتج المحلي	٪٦,١-	٪٦,٠-	٪٧,٠-	٪٧,٣-
نسبة العجز (الفائض) الاولي الي الناتج المحلي	٪١,٣	٪١,٦	٪٢,٥	٪٣,٥

الميزان الكلى و الأولى(٪ إلى الناتج)

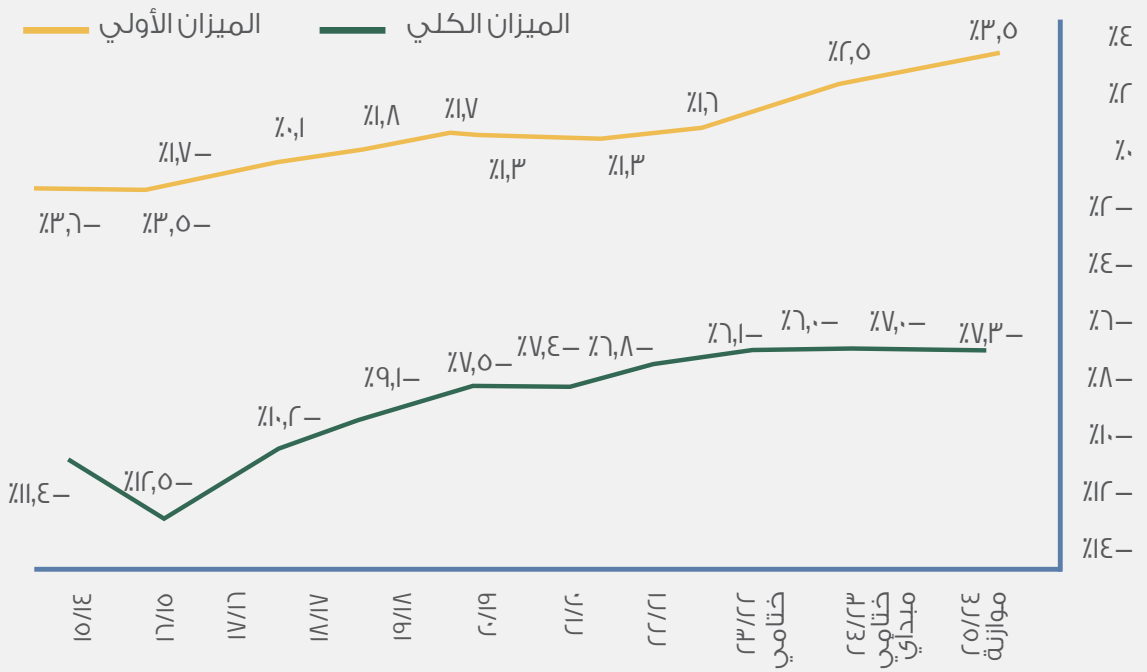

*يقوم التصنيف الاقتصادي بتقسيم الموازنة إلى إيرادات ومصروفات بحيث يوضح المصادر التي تستند عليها الدولة لزيادة الموارد المالية وسبل إنفاقها. وعلى الرغم من أن التصنيف الاقتصادي يخبر الناس من أين تأتي الأموال وعلى ماذا سيتم إنفاقها فإنه لا يوضح أغراض وأهداف هذه النفقات، أما التصنيف الوظيفي للموازنة فيعرض مخصصات الإنفاق للموازنة العامة للدولة حسب الأغراض القطاعية بما يعكس الأهداف الرئيسية للسياسات المالية وقطاعاتها المستهدفة. ومن الجدير بالذكر أن التصنيف الوظيفي يستخدم على نطاق واسع لتوصيل التطورات في موازنة الدولة بشكل أفضل إلى المواطنين العاديين

١٠.الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وأهم القطاعات الدافعة للنمو

هيكل الاستثمارات الكلية لخطة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (عام/ خاص)

الاستثمارات الكلية
نحو **٢ تريليون جنيه**
ومنها:

استثمارات عامة
نحو **١ تريليون جنيه**

استثمارات خاصة
٩٨٧ مليار جنيه

الاستثمارات العامة

(١ تريليون جنيه سقف الاستثمارات العامة)* ٥٠,٣٪ من الاستثمارات الكلية

الاستثمارات الحكومية:
٤٩٥,٨ مليار جنيه
وتنقسم إلى:

١) استثمارات الجهاز الإداري للدولة **٢٧٩,٣ مليار جنيه**، بنسبة ٥٦,٣٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية

٢) الاستثمارات الموجّهة للهيئات الخدمية نحو ١٨٢,٨ مليار جنيه، بنسبة ٣٦,٩٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية

٣) الاستثمارات الموجهة للإدارة المحليّة ٣٣,٧ مليار جنيه، بنسبة ٦,٨٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية

استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة:
٣٣٣,٤ مليار جنيه
في عام الخطة، وتتمثل في

١) قطاع النقل والتخزين ٦٧,١ ٪

٢) وقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى ١١,٦ ٪

٣) قطاع قناة السويس بنحو ٦,٤ ٪

استثمارات الشركات العامة:
٥٩,٧ مليار جنيه في عام الخطة، وتتمثل في:

١) الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنحو ٢٤,٤ مليار جنيه في عام الخطة،

٢) الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بنحو ٩,٢ مليار جنيه في عام ٢٤/٢٥،

٣) الشركات القابضة النوعيّة بنحو ٢٦ مليار جنيه.

كما تشمل الإستثمارات العامة نحو ١١١ مليار جنيه مخصصات الإستثمارات المركزية.

(المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤)

توزيع الإستثمارات الكلية (وفقاً للقطاعات الاقتصادية)

إجمالي الاستثمارات الكلية نحو **٢ تريليون جنيه**

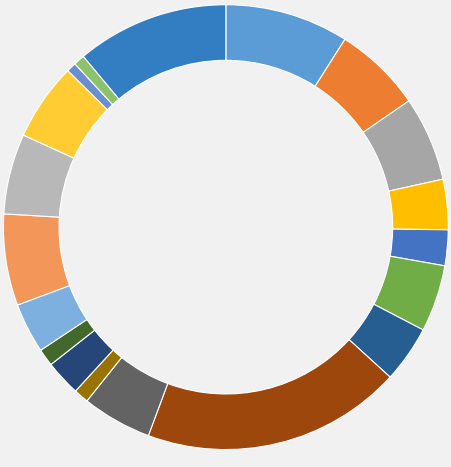

إجمالي الاستثمارات الكلية	نحو ٢ تريليون جنيه	النسبة من الإجمالي٪
الزراعة والري والصيد	١٧٨,٨	٪٨,٩
استخراجات البترول والغاز وأخرى	١٢٧,١	٪٦,٤
الصناعات التحويلية	١٢٢,٢	٪٦,١
كهرباء	٧٢,٦	٪٣,٦
مياه	٥١,٦	٪٢,٦
صرف صحي	٩٦,٦	٪٤,٨
تشيدات وبناء	٨٢,١	٪٤,١
النقل والتخزين	٣٧٥,٤	٪١٨,٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٠٠,٨	٪٥,٠
قناه السويس	٢١,٥	٪١,١
تجارة الجملة والتجزئة	٥١,٥	٪٢,٦
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى	٢٥	٪١,٢
المطاعم والفنادق	٧٢,٤	٪٣,٦
الأنشطة العقارية	١٣٢,١	٪٦,٦
صحة	١١٦	٪٥,٨
تعليم	١١٢	٪٥,٦
احتياطيات عامة	١٤	٪٠,٧
تعويضات للمشروعات الاستثمارية	١٦	٪٠,٨
أخري	٢٣٢,٥	٪١١,٦

(المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤)

قطاعات دافعة للنمو الاقتصادي

القطاع الزراعي: الحفاظ على استدامة الأمن الغذائي والمائي

- الاستثمارات الكلية للقطاع **١٧٩ مليار جنيه** بخطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥
- زيادة الصادرات الزراعية وتساهم بحوالى ١٥٪ من اجمالى الصادرات غير البترولية
- التوسع في محطات تحلية مياه البحر بطاقة **٤٣٤ ألف متر مكعب/ يوم.**
- تأهيل وتبطين ترع بطول ١٠٠٠كم، وإضافة **٧٥٠ ألف فدان**، ليصل إجمالي المساحة الزراعية ١٠,٧ مليون فدان.
- زيادة المساحة المنزرعة بالمحاصيل الاستراتيجية لتصل إلى **٣,٥ مليون فدان (قمح)، ٢,٨ مليون فدان (ذرة)، ٢٢٠ ألف فدان (الفول البلدي)،**
- زيادة السعات التخزينية لصوامع الأقماح لتصل إلى **٥,٢ مليون طن**
- التوسع في أنظمة الري الحديث لتصل المساحة إلى **١,٥ مليون فدان**

القطاع الصناعي: استيعاب نحو ٤ مليون فرصة عمل

- تستهدف الخطة توجيه استثمارات قدرها نحو **١٢٢,١ مليار جنيه** لقطاع الصناعات التحويلية.
- تنامى القدرة التصديرية **للقطاع الصناعي إلى ٨٥٪** من اجمالى الصادرات غير البترولية.
- تشجيع الصناعات صديقة البيئة مثل: صناعة الهيدروجين الأخضر وصناعة الالكترونيات
- ومن أهم البرامج الخاصة بالقطاع الصناعي، برنامج تنمية الصادرات الصناعية ، حيث يحتل هذا البرنامج اهتماماً خاصاً في ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة لاستهداف تحقيق **١٠٠ مليار دولار** صادرات سلعية في فترة لا تتجاوز خمس أعوام

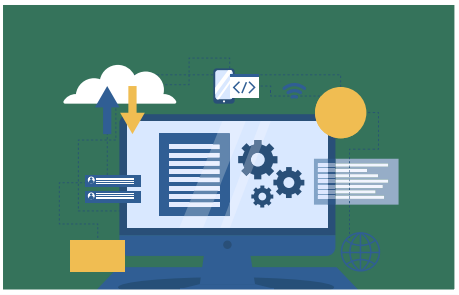

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- الاستثمارات الكلية للقطاع **١٠٠,٨ مليار جنيه** فى خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥
- أهم البرامج المستهدفة لتحفيز قطاع الاتصالات
- التحول إلى المجتمع الرقمى
- تنمية المهارات الرقمية وبناء القدرات للعاملين
- تحسين جودة الخدمات المقدمة ورفع كفائتها.
- تنمية الصادرت الرقمية وصناعة التعهيد، حيث تم إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد (٢٠٢٢-٢٠٢٦) لمضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات،
- وقد أرتفع نمو الصادرات الرقمية إلي ٦,٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ٤,٩ مليار دولار في ٢٠٢٢.
- وقد ارتفعت نسبة مساهمة صادرات التعهيد من **الصادرات الرقمية من ٤٩٪ فى عام ٢٠٢٢ الى ٦٠٪ فى عام ٢٠٢٣ ثم ٦٨٪ عام ٢٠٢٤.**

(المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤)

ما تم تنفيذه بالفعل خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- تم إنشاء وتطوير ١٥٩ مكتب بريد بـ قرى المرحلة الأولى لحياة كريمة وتحقيق أكثر من ٩٠٪ **نسب إنجاز** في تطوير مكاتب البريد بكافة مراحل مشروع حياة كريمة
- مد **٢٦٧ قرية** بكابلات الألياف الضوئية وإنشاء وتطوير ١٣٦٧ برج محمول وتنمية المهارات الرقمية لأكثر من ٤٢ ألف مواطن
- التوسع في الخدمات الحكومية الرقمية لتصل إلى **١٧٠ خدمة على منصة مصر الرقمية** وليصل عدد المسجلين على المنصة أكثر من **٨ مليون مواطن** قاموا بإجراء أكثر من ٤٥ مليون معاملة
- إنشاء **٩ مراكز إبداع مصر** الرقمية لتصل إلى ٢٠ مركز ومستهدف الوصول الى ٢٦ مركز خلال ٢٠٢٤.

التوزيع النسبي للاستثمارات الحكومية بخطة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤

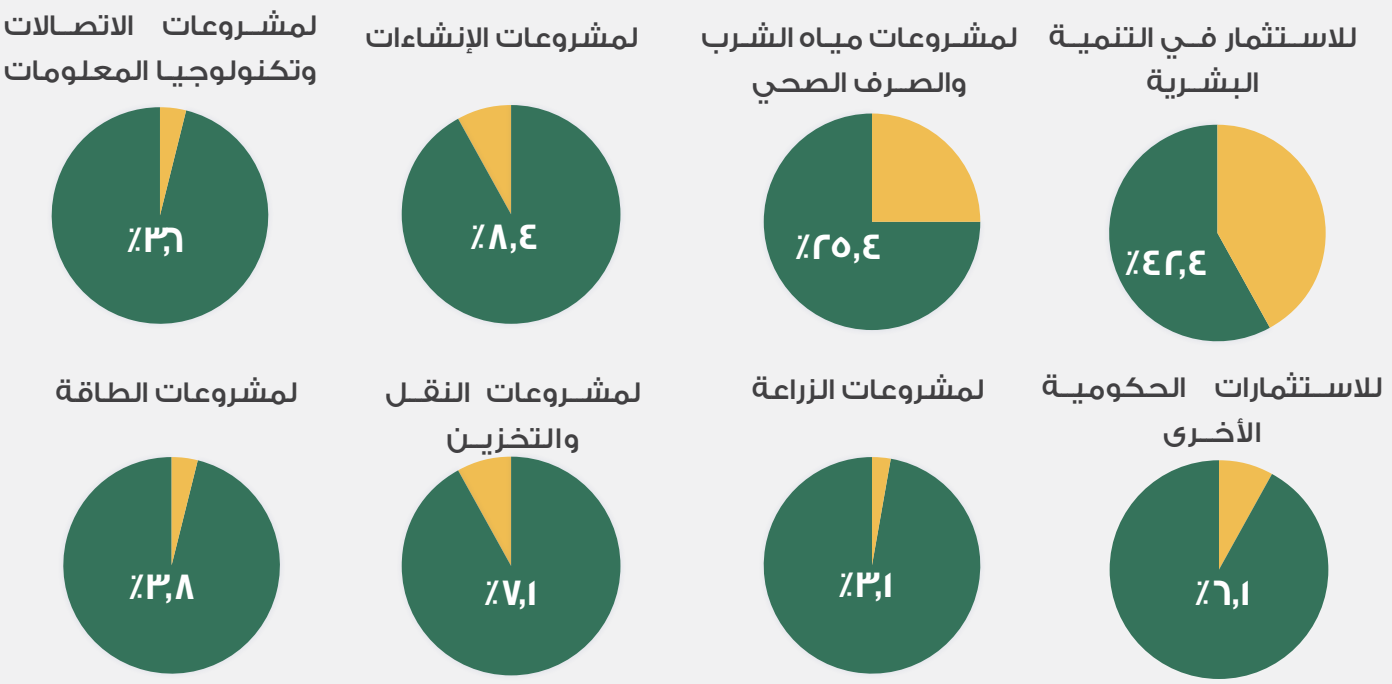

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

نبذة عن مشروع مدينة رأس الحكمة

- وقعت مصر في فبراير ٢٠٢٤ مشروع لتطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة في الساحل الشمالي بشراكة استثمارية مع دولة الإمارات
- يعد "أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر" مما يعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري
- يتضمن المشروع استثماراً أجنبياً مباشراً بقيمة ٣٥ مليار دولار (٢٤ مليار دولار سيولة نقد أجنبي جديد تم ضخها في الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى ١١ مليار دولار في صورة ودائع تم تحويلها إلى الجنيه المصري لاستخدامها في الاستثمار في المشروع).
- يستقطب المشروع استثمارات تزيد قيمتها عن ١٥٠ مليار دولار خلال مدة تطوير المشروع.
- كما أن حصة مصر من أرباح مشروع مدينة رأس الحكمة في الساحل الشمالي تقدر بنحو ٣٥٪ مما يعنى استدامة النقد الأجنبي الوارد من المشروع بشكل دائم.
- وقد ساعدت تدفقات مشروع رأس الحكمة على مستوى القطاع الخارجي في تعويض نقص العملة الأجنبية الواردة من قطاعات السياحة وقناة السويس عقب الحرب بغزة، وتوفير السيولة من النقد الأجنبي في القطاع المصرفي مما ساعد القطاع الخاص على معاودة الإنتاج.

١١. برامج دعم النشاط الاقتصادي بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

تساهم برامج دعم النشاط الاقتصادي في توفير فرص العمل وزيادة دخل المواطنين وتقوية الأداء الاقتصادي

دعم الأنشطة الصناعية والزراعية والتصدير

(مخصصات بمبلغ ٤٠,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٤/٢٥ تدعم برامج تحفيز النشاط الاقتصادي وتشمل):

- **٢٣ مليار جنيه** سرعة رد الأعباء التصديرية،
- تحمل قيمة دعم الفائدة فى مبادرة التسهيلات التمويلية للقطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة» بنحو **٨ مليارات جنيه**،
- **٥٠ مليار جنيه** مبادرة تمويل منخفضة التكاليف لقطاع السياحة
- **١,٥ مليار جنيه** قيمة الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- نصف مليار جنيه لدعم استراتيجية صناعة السيارات،
- استمرار تحمل الخزانة عن الصناع والمستثمرين قيمة الضرائب العقارية على المباني المستخدمة في ممارسة الأنشطة الصناعية بنحو **١,٥ مليار جنيه**،
- دعم المزارعين بمبلغ **٦٥٧ مليون جنيه**
- دعم فائدة الرى الحديث بنحو **٣٠٠ مليون جنيه**.
- دعم توصيل الغاز الطبيعي بنحو **٣,٥ مليار جنيه**
- دعم الكهرباء بنحو **٦ مليار جنيه**

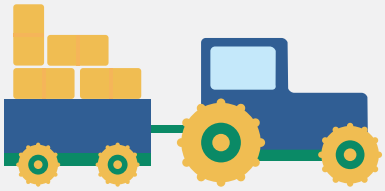

- إقرار حافز استثمار نقدي بنسبة **٣٣٪ الى ٥٥٪** من الضريبة على أرباح «الهيدروجين الأخضر» والصناعات الإستراتيجية
- استعادة **نسبة تصل ٥٠٪ من قيمة الأرض** والتكاليف الإستثمارية للمشروعات المنفذة في نصف المدة
- **إسقاط ضريبة القيمة المضافة غير المسددة** على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لإستخدامها في الإنتاج الصناعي.

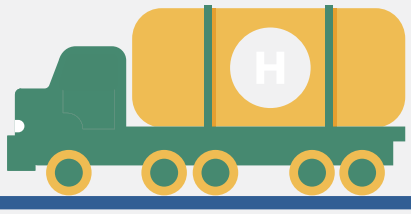

الحوافز النقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

- يمثل الدعم الذي تتحمله وزارة المالية في ضوء أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ للحوافز النقدية الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة

(المصدر: وزارة المالية)

برنامج دعم الصادرات

- يمثل الدعم الذى تتحمله الدولة للصادرات المصرية، ويتم تحويله لصندوق تنمية الصادرات.
- **٦٠ مليار جنيه قيمة دعم الحكومة للمصدرين بآخر ٤ سنوات**
- جاري حالياً تنفيذ **المرحلة السابعة من مبادرة دعم الصادرات** والتي لاقت إقبالاً ملحوظاً من المستثمرين.

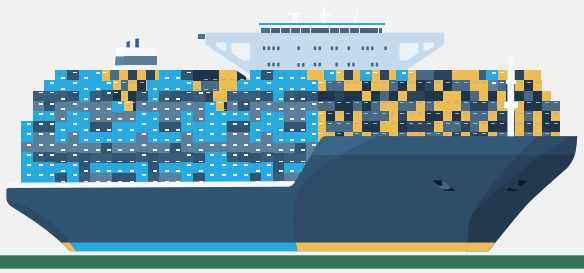

مبادرة دعم فائدة التسهيلات التمويلية

هي مبادرة لدعم القطاعات الإنتاجية لدفع عجلة الاقتصاد المصري، وتمكين القطاع الخاص

- سيتم إتاحة **١٢٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي** في الموازنة الجديدة بفائدة لا تزيد عن ١٥٪
- حيث يتم تخصيص **١٠٥ مليارات جنيه** لتمويل رأس المال العامل و١٥ مليار جنيه لشراء الآلات والمعدات أو خطوط الإنتاج،
- و تتحمل الخزانة العامة للدولة نحو **٨ مليارات جنيه** فارق سعر الفائدة سنويًا عن المستفيدين بهذه المبادرة.

مبادرة دعم وتحفيز القطاع الخاص بتبني اطار اقل وتيرة في تنفيذ المشروعات الإستثمارية العامة

- تبني إطاراً أقل وتيرة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية العامة، ووضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة للدولة لا يتجاوز تريليون جنيه، في العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥
- تتولى لجنة برئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة ومراقبة التنفيذ على نحو يفسح مجالا أكبر لضخ المزيد من الاستثمارات الخاصة في شرايين الاقتصاد المصرى؛ من أجل تحقيق التنمية وتوفير مليون فرصة عمل سنويًا.

١٢. دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥

تخصيص أكثر من نصف إيرادات الدولة بالموازنة الجديدة للحماية الاجتماعية والتنمية البشرية

تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات:

زيادة مخصصات الباب الأول «الأجور وتعويضات العاملين» بنحو ٨١ مليار جنيه إلى **٥٧٥ مليار جنيه مقارنة بـ٤٩٤ مليار جنيه** بالتقديرات المتوقعة للعام الحالي مع استهداف توجيه الجزء الأكبر من تلك الزيادة لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطي وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم.

- وتستهدف الدولة **زيادة المعاشات بنحو ١٥٪** لضمان وجود زيادة في دخول أكثر من **١٣ مليون من أصحاب المعاشات**. ومضاعفة المنحة الاستثنائية لأصحاب المعاشات والمستفيدين منها لتصبح ٦٠٠ جنيه سنوياً.
- تتضمن الموازنة مخصصات بمقدار **٦,٦ مليار جنيه** لتعيين عدد ١٢٠ ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.

أهم مخصصات الحماية الاجتماعية:

٦٣٥,٩ مليار جنيه

إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية مقابل **٥٣٠ مليار جنيه (بمعدل نمو ٢٠٪)**

١٣٤,١ مليار جنيه

لدعم السلع التموينية مقابل **١٢٧,٧ مليار جنيه** (بمعدل نمو ٥,١٪)

١٥٤,٥ مليار جنيه

لدعم المواد البترولية مقابل **١١٩,٤ مليار جنيه** (بمعدل نمو ٢٩,٤٪) (تجدر الإشارة إلى أنه تمثل قيمة ١٥٤,٥ مليار جنيه قيمة ما تتحمله الخزانة العامة للدولة من دعم نتيجة بيع بعض المنتجات البترولية بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج بالإضافة إلى قيمة دعم أنبوبة البوتاجاز والمازوت للمخابز)

١١,٩ مليار جنيه

لدعم الإسكان الاجتماعي مقابل **١٠,٢ مليار جنيه** (بمعدل نمو ١٦,٥٪)

٤٠,٠ مليار جنيه

لبرنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعي **(بمعدل نمو ٢٩٪) مقابل ٣١ مليار جنية**

٣,٥ مليار جنيه

لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل

٣,٤ مليار جنيه

مخصصات المياه ضمن باب شراء السلع والخدمات (يمثل إستهلاك الجهات الحكومية من المياه)

٦,١ مليار جنيه

التغذية المدرسية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

١٤ مليار جنيه

مخصصات الأغذية ضمن باب شراء السلع والخدمات (هي مخصصات الأغذية للوزارات)

١ مليار جنيه

مخصصات المياه ضمن باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (يمثل الدعم المقدم لشركات المياه ودعم مياه المطر ودور العبادة)

٢١٤,٢ مليار جنيه لسداد دعم الخزانة لأصحاب المعاشات ليصل إجمالى ما تم تحويله للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية إلى تريليون و١١٦ مليار جنيه حتى نهاية يونيه ٢٠٢٥

حزم الإنفاق الاجتماعي لمجابهة ارتفاعات الأسعار

في ظل التحديات العالمية الراهنة نتيجة الأزمات العالمية المتتالية، قامت الحكومة المصرية بتخصيص حزم اجتماعية للتعامل مع الأوضاع الحالية متمثلة في حزم الإنفاق والدعم الاجتماعي في ضوء التوجيهات الرئاسية لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين. وفيما يلي قائمة بالحزم التي تم تخصيصها بداية من مارس ٢٠٢٠ حتى مارس ٢٠٢٤

١٨٠ مليار جنيه

الحزمة السادسة تم العمل بها اعتباراً من مارس ٢٠٢٤ لمساندة فئات المجتمع المختلفة لمواجهة الآثار المترتبة علي الأزمة الاقتصادية لاستيعاب زيادة الأسعار والارتفاع في نفقات المعيشة وفيما يلي تفاصيل الحزمة:

- **زيادة الحد الأدني للأجور مرة اخري** بنسبة ٥٠٪ ليصل إلي **٦,٠٠٠ جنيه شهرياً**.
- **زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية** بحد أدني يتراوح بين **١,٠٠٠ إلي ١,٢٠٠ جنيه**
- **تخصيص ٦,٦ مليار جنيه** لتعيين **١٢٠ ألفاً** من أعضاء المهن الطبية والمعلمين.
- **تخصيص ١٥ مليار جنيه** زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات منها
- **إقرار زيادة في المعاشات** بنسبة ١٥٪ ليستفيد منها **١٣ مليون مواطن**، بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار جنيه.
- **زيادة في معاشات «تكافل وكرامة»** بنسبة ١٥٪ بتكلفة **٥,٥ مليار جنيه**، لتصبح الزيادة خلال عام ٥٥٪ من قيمة المعاش، يستفيد منها نحو ٢٢ مليون مواطن.

وجدير بالذكر أنه كان قد تم تخصيص حزم سابقة كالتالي:

٦٠ مليار جنيه

الحزمة الخامسة - تم إقرار مجموعة من الإجراءات في أكتوبر ٢٠٢٣ لمسانده فئات المجتمع المختلفة لمواجهة الآثار المترتبة علي الأزمة الاقتصادية لاستيعاب زيادة الأسعار، وفيما يلي التفاصيل:

- **زيادة علاوة غلاء المعيشة الاستثنائية السابق** إقرارها في نوفمبر ٢٠٢٢ لتبلغ ٦٠ جنيه شهرياً بدلا من ٣٠ جنيه، يستفيد منها **٤,٥ مليون موظف** بتكلفة سنوية تصل لنحو **١٦,٤ مليار جنيه**، ونحو ٣٣٦,٤ ألف موظف من العاملين بالهيئات الاقتصادية بتكلفة سنوية تصل لنحو ١,٢ مليار جنيه علي أن تتحمل كل هيئة اقتصادية هذه الزيادة من مواردها الذاتية.
- **زيادة الحد الأدني لإجمالي الدخل للدرجة السادسة ليصبح ٤,٠٠٠ جنيه بدلاً من ٣,٥٠٠ جنيه،**
- **رفع حد الاعفاء الضريبي** بنسبة **٢٥٪** من **٣٦ ألف جنيه إلي ٤٥ ألف جنيه** بتكلفة سنوية نحو **٤,٥ مليار جنيه** تتحملها الخزانة العامة للدولة.
- **زيادة أعداد المستفيدين من برنامج معاش تكافل وكرامة** ليصل لأكثر من **٥ مليون أسرة** وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستفيدين من البرنامج بنسبة **١٥٪** لتصل نسبة الزيادة منذ أبريل ٢٠٢٣ إلي نحو **٤٠٪** وبتكلفة سنوية قدرها ٤,٥ مليار جنيه.
- **مضاعفة المنحة الاستثنائية لأصحاب المعاشات والمستفيدين منها لتصبح ٦٠٠ جنيه** بدلاً من ٣٠٠ جنيه شهرياً لما يقرب من ١١ مليون مواطن بتكلفة إجمالية ٣٢ مليار جنيه تتحملها صناديق التأمينات والمعاشات.
- **زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا** للصحفيين المقيدين بالنقابة بمبلغ **٣٠٠ جنيه شهرياً.**
- **قيام البنك الزراعي المصري** بإطلاق مبادرة لتخفيف عن كاهل صغار الفلاحين والمزارعين المتعثرين من أول يناير ٢٠٢٢.
- **إعفاء المتعثرين من سداد فوائد وغرامات** تأخير سداد الأقساط المستحقة، للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وبحد أقصي نهاية ٢٠٢٤

١٥٠ مليار جنيه

الحزمة الرابعة تم إقرارها في إبريل ٢٠٢٣ لمسانده فئات المجتمع المختلفة لمواجهة الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية لاستيعاب زيادة الأسعار والارتفاع في نفقات المعيشة

٦٧,٥ مليار جنيه

الحزمة الثالثة تم إقرارها في سبتمبر ونوفمبر ٢٠٢٢ لمسانده فئات المجتمع المختلفة لمواجهة الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية لاستيعاب زيادة الأسعار والارتفاع في نفقات المعيشة

٧٨ مليار جنيه

الحزمة الثانية تم إقرارها في إبريل ٢٠٢٢ لمواجهة تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية والتغيرات الاقتصادية

١٠٠ مليار جنيه

الحزمة الأولى تم إقرارها لمساندة القطاع الصحي والقطاعات المتأثرة من جائحة فيروس كورونا

١٣. أهم البرامج والمبادرات ذات البعد الاجتماعي في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وبرنامج عمل الحكومة

التأمين الصحي الشامل

٢,٤ مليار جنيه هي مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، و٢٠٠ مليون جنيه لدعم التأمين الصحي لأصحاب معاش الضمان الاجتماعي

سيتم التوسع التدريجي للبرنامج خلال الأعوام القادمة ليُغطي كافة مُحافظات مصر، وتحقيق حلم كل المصريين في الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة وذات الجودة لكل أفراد الأسرة، واستهدافًا لخفض معدلات الفقر

تكافل وكرامة:

تم توفير **٤٠ مليار جنيه** لتمويل برامج «معاش ضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة» بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٥ مليون أسرة من الأسر الأقل دخلًا وزيادة الفئات المالية الممنوحة للمستهدفين من البرنامج بنسبة **٢٥٪** لتصل نسبة الزيادة منذ إبريل ٢٠٢٣ إلي نحو **٤٠٪**.

دعم السلع التموينية:

تتضمن الموازنة مخصصات مالية لدعم السلع التموينية بنحو ١٣٤ **مليار جنيه، منها ٩١ مليار جنيه** لدعم رغيف الخبز و **٣٦ مليار جنيه** لدعم البطاقات التموينية (يستفيد منه ٦٢,٢ مليون مواطن)

إسكان متوسطي ومحدودي الدخل:

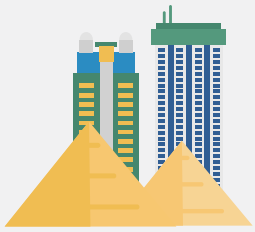

بلغ دعم برنامج الإسكان الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو **١١,٩ مليار جنيه** وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرنامج دعم عدد **٣٣٠ ألف وحدة سكنية**. وجدير بالذكر أن عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي في العام المالي ٢٤/٢٣ بلغ ٦٩٢٥٥ شخص

المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة»

ارتباط المبادرة بجدول زمني محدد للتنفيذ على مراحل

تبلغ جملة الاعتمادات الموجهة لتنفيذ المرحلة الأولى وبداية المرحلة الثانية من المبادرة **٥٠٠ مليار جنية** منها **١٥٠ مليار جنية** بصفة مبدئية لموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ من المرحلة الثانية قابلة للزيادة مع تطور البرنامج التنفيذي للأعمال المستهدفة تعزيزاً لمبدأ الحوكمة الجيدة للتوعية والمشاركة المجتمعية، أطلقت وزارة التخطيط تطبيق المحمول «شارك» وهو ما يسمح بنشر البيانات التفصيلية لأهم المشروعات المنفذة أو الجاري تنفيذها لتوعية المواطنين بالإنجازات على أرض الواقع وابداء الرأي وطرح أفكار مبتكرة

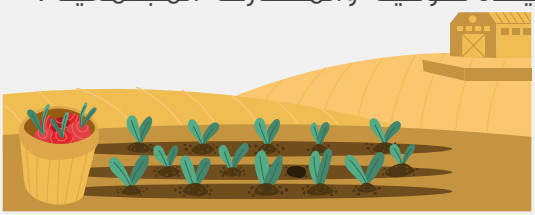

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة:

تم تنفيذها في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، وفيما يلي عرض لما تم تنفيذه في المرحلة الأولى حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٣/٢٤:

- **٢٣ ألف مشروع** في ١٤٧٧ قرية تغطى ٢٠ محافظة على مستوى ٥٢ مركز لخدمة **١٨ مليون مواطن**.
- قيمة المنصرف للمرحلة الأولى **٢٢٧ مليار جنية** (بمتوسط معدل تنفيذ ٨٠,٦٪)
- ٦٨٪ نصيب محافظات الصعيد بإجمالي **٢٣٧ مليار جنية** من مخصصات المرحلة الأولى لخدمة ١١ مليون مواطن
- **١٨٦ محطة مياه شرب**، ١٢٠٢ وصلة مياه شرب منزلية بالقرى
- ١٢ محطة معالجة، ٧٣٩ مشروع صرف صحي، ٧٢٣ وصلات صرف صحي بالقرى
- **٤٧٣ وحدة صحية** ومستشفى مركزي، **٣٥١ وحدة اسعاف**،
- **١٤,٢ ألف** فصل ومحو أمية ٣٩٥ ألف مواطن
- تطوير **٨٦٢ مركز شباب** ضمن جهود الدولة لتطوير خدمات التنمية البشرية

المرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة:

- تشمل مخصصات بمبلغ **١٥٠ مليار جنيه** من الموازنة للعام المالي ٢٤/٢٥لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع حياه كريمة
- تشمل **١٦٦٧ قرية** في ٥٢ مركز في نطاق ٢٠ محافظة
- يستفيد من المشروع حوالي **٢٢ مليون مواطن** (٣٣٪ من المستفيدين من سكان محافظات الصعيد)
- تتضمن المشروعات (**٧٠**٪ لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي)، (و **١٢**٪ لخدمات التعليم والصحة)، (**١٠**٪ لخدمات الغاز والكهرباء والاتصالات)،(**٤**٪ للخدمات الحكومية ومراكز الشباب)،(**٣**٪ لخدمات الطرق)،(**٢**٪ لتأهيل الترع وكباري الري)

ولمزيد من التفاصيل حول المستهدفات الكمية للأعمال التنفيذية للمرحلة الثانية من مبادرة «حياة كريمة»

القطاع	التكلفة (مليار جنية)	الأنشطة
قطاع المياه الشرب والصرف الصحي	**١٠٥,٨**	١٨ محطة مياه شرب ٣١٥ ألف وصلة مياه شرب ٢٣٥٠ كم شبكات مياه الشرب مد توصيلات منزلية بعدد ١.٨ مليون وصلة
قطاع الصرف الصحي		٩٧ محطة معالجة
قطاع التعليم	**٦,٧**	تطوير وانشاء ٤١١٥ مدرسة ١٢٥٦٥ فصل
قطاع الصحة	**١١,٢**	٥٥ مستشفى مركزى ٨٥٤ وحدة صحية ٤٩٣ نقطة اسعاف
قطاع الشباب والرياضة: مراكز الشباب	**٣,٨**	١٥٨٤ مركز شباب
قطاع التنمية الزراعية: (تأهيل الترع وكبارى الرى)	**٢,١**	٣٦٣ كوبري ري تبطين ١٦٥٤ كم من الترع
قطاع الغاز الطبيعي	**٨,٣**	٤ مليون وحدة يتم تغطيتها بالغاز الطبيعي
قطاع الاتصالات	**٢,٤**	٤.٦ مليون وحدة سكينة يتم توصيلها بشبكات الألياف الضوئية
قطاع الطرق: الطرق الداخلية الطرق الرئيسية	**٣,٣** **٢**	رصف الطرق الداخلية والخارجية لجميع القرى
مجمع الخدمات الحكومية	**٠,٧**	
الكهرباء	**٣,٧**	

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

الدعم النقدي (تكافل وكرامة والمعاشات الضمانية) للعام المالي ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤*

البيان	تكافل وكرامة		معاشات الضمان الاجتماعي		الإجمالي	
	عدد المستفيدين	المنصرف الفعلي (مليون جنيه)	عدد المستفيدين	المنصرف الفعلي (مليون جنيه)	عدد المستفيدين	المنصرف الفعلي (مليون جنيه)
يوليو ٢٠٢٣	٤،٣٧٥،٦٦٠	٢،٤٤٤,٤	٢٩٩،٧٩٢	١٢٣,٨	٤،٦٧٥،٤٥٢	٢،٥٦٨,٢
أغسطس ٢٠٢٣	٤،٣٥٨،٣٩٥	٢،٤٣٢,٧	٢٩٩،٧٨١	١٢٢,٩	٤،٦٥٨،١٧٦	٢،٥٥٥,٦
سبتمبر ٢٠٢٣	٤،٣٥٢،١٨١	٢،٤٢٧,٢	٢٩٨،٩٨٥	١٢٢,٥	٤،٦٥١،١٦٦	٢،٥٤٩,٧
أكتوبر ٢٠٢٣	٤،٣٩٠،٢٠٤	٢،٦٣٩,٤	٢٩٣،٩١٠	١٤٦,٠	٤،٦٨٤،١١٤	٢،٧٨٥,٤
نوفمبر ٢٠٢٣	٤،٣٨١،٤٧٨	٢،٦٣٢,٤	٢٩١،٩٩١	١٤٥,٠	٤،٦٧٣،٤٦٩	٢،٧٧٧,٤
ديسمبر ٢٠٢٣	٤،٣٧١،٩١٢	٢،٦٢٤,٩	٢٩١،٦٥٧	١٤٤,٩	٤،٦٦٣،٥٦٩	٢،٧٦٩,٨
يناير ٢٠٢٤	٤،٥٧٨،٠٣٤	٢،٧٥٢,٠	٢٨٩،٤٤٦	١٤٣,٧	٤،٨٦٧،٤٨٠	٢،٨٩٥,٧
فبراير ٢٠٢٤	٤،٤٦٤،٩١٨	٢،٦٧٢,٧	٢٣١،١٩٨	١١٥,٠	٤،٦٩٦،١١٦	٢،٧٨٧,٧
مارس ٢٠٢٤	٤،٤٥٨،٤٤٩	٢،٦٦٦,٧	٢٣،٦١٥	١١٤,٧	٤،٦٨٩،٠٦٤	٢،٧٨١,٤
ابريل ٢٠٢٤	٤،٤٤٠،٧٦١	٣،٠٨٠,٧	٢٣،٢٢٣	١٣٢,٦	٤،٦٧٠،٩٨٤	٣،٢١٣,٣
مايو ٢٠٢٤	٤،٤٢٧،٦٩٥	٣،٠٦٥,٤	٢٢٩،٩٤٧	١٣٢,٥	٤،٦٥٧،٦٤٢	٣،١٩٧,٩
يونيو ٢٠٢٤	٤،٤٢٣،٧٩٢	٣،٠٦٠,٥	٢٢٧،٨٩٩	١٣١,٣	٤،٦٥١،٦٩١	٣،١٩١,٨
الإجمالي		**٣٢،٤٩٩,٠**		**١،٥٧٤,٩**		**٣٤،٠٧٣,٩**

* للإطلاع على مزيد من تفاصيل المنصرف الفعلي للدعم النقدي لتكافل وكرامة الخاص بالمحافظات في العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، يمكنكم الرجوع إلى الملاحق

المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية:

تخصيص **٥٥ مليون جنيه** بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لبرنامج المشروع القومي لتنمية الاسرة المصرية.

ويستهدف البرنامج إدارة القضية السكانية من منظور شامل وتنموي يعتمد في الأساس على الارتقاء بالخصائص السكانية كالتعليم، والصحة، وفرص العمل، والتمكين الاقتصادي، والثقافة إلى جانب ضبط النمو السكاني، من خلال ٥ محاور رئيسية:

- **محور التمكين الاقتصادي:** يقوم على مخرجات برامج ٢ كفاية، وتكافل وكرامة، وفرصة، كما يستهدف تمكين السيدات في الفئة العمرية بين ١٨– ٤٥ سنة من العمل وكسب الرزق والاستقلالية المالية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للسيدات اللاتي يلتزمن باستخدام وسائل تنظيم الأسرة وتدريبهن كذلك على عملية الإدارة.
- **محور التدخل الخدمي:** يهدف إلى خفض الحاجة غير المُلباة للسيدات من وسائل تنظيم الأسرة وإتاحتها بالمجان للجميع، وذلك من خلال طبيبات مُدربات على وسائل تنظيم الأسرة، وتوزيعهن على المنشآت الصحية على مستوى الجمهورية.
- **محور التدخل الثقافي والإعلامي والتعليمي:** يستهدف رفع وعي المواطن المصري بالمفاهيم الأساسية للقضية السكانية وبالآثار الاجتماعية والاقتصادية للزيادة السكانية.
- **محور التحول الرقمي:** يهدف إلي بناء قاعدة بيانات متكاملة لخدمات تنظيم الأسرة حيث يتم السعي من خلالها للوصول للسيدات المستهدفات لتقديم الخدمة وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها، بالإضافة إلى تدشين المرصد الديمغرافي لمتابعة كافة المؤشرات السكانية والاستعانة بها لصناعة القرار.
- **المحور التشريعي:** تتم دراسة التعديلات المقترحة لقوانين: العقوبات، والأحوال المدنية، والطفل، والتعليم، والاستثمار، لآخذها في الاعتبار في المحور الخامس في المشروع، والخاص بالتدخل التشريعي حيث يستهدف وضع إطار تشريعي وتنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني يهدف إلى التعامل مع بعض الظواهر المسببة لزيادة السكان كعمالة الأطفال وزواج القاصرات والزواج المبكر، وعدم تسجيل المواليد.

١٤. الاهتمام بالتنمية البشرية (التعليم والصحة) بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة ب **٤٩٦ مليار جنيه** بنسبة **١٢,٨٪** من إجمالي الإنفاق العام، والتعليم قبل الجامعي **ب ٥٦٥ مليار جنيه**، والتعليم العالي والجامعي ب **٢٩٣ مليار جنيه** والبحث العلمي ب **١٤٠ مليار جنيه**. وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم **٢٥,٨ ٪** من اجمالي الانفاق العام.

زيادة دخول العاملين بكافة اجهزة الدولة خاصة العاملين فى قطاعى الصحة والتعليم لمساندتهم خاصة في ظل معدلات التضخم المرتفعة المحققة حالياً، حيث تتضمن موازنة ٢٤/٢٥ الاستمرار في تمويل مجموعة من المزايا المالية للعاملين بالقطاعات الوظيفية الحيوية خاصةً العاملين بقطاع التعليم (التعليم ما قبل الجامعى، التعليم العالى والجامعى والبحث العلمى) وكذا العاملين بقطاع الصحة.

١. قطاع الصحة

استمرار جهود تحقيق تطوير شامل لقطاع الصحة لتحقيق حياة كريمة لكل المواطنين مع الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

مخصصات قطاع الصحة بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

٤٦٩ مليار جنيه
(بزيادة ٩٩ مليار جنيه عن العام السابق)

١٥,٤ مليار جنيه
جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية مقابل ٩,٤ مليار جنيه العام السابق

١٨,٤ مليار جنيه
مخصصات دعم التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة (مقارنة ب ١٤,١ مليار جنيه في العام السابق)

٢٦,٧ مليار جنيه
مخصصات الأدوية والمستلزمات الطبية مقابل ٢٠ مليار جنيه العام السابق

١٠,١ مليار جنيه
لعلاج المواطنين على نفقة الدولة مقابل **٨,١ مليار جنيه** في العام المالي الحالي، (بمعدل نمو سنوي ٢٤,٧٪)

تخصيص نحو **١٥ مليار جنيه** زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات منها :

٨,١ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية في أجور المعلمين بالتعليم قبل الجامعي، تتراوح بين ٣٢٥ جنيها إلى ٤٧٥ جنيها، و١,٦ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، و٤,٥ مليار جنيه لإقرار زيادة إضافية لأعضاء المهن الطبية وهيئات التمريض تتراوح من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ جنيه في بدل المخاطر للمهن الطبية، وزيادة تصل إلى ١٠٠ ٪ في بدل السهر والمبيت)

أهم المبادرات فى مجال الصحة:

- مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر علي الاورام.
- ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار
- ورفع كفاءة المستشفيات

الاستحقاق الدستوري: كما تتوافق البيانات المعروضة مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و ١٩و٢١و ٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وقطاع التعليم ما قبل الجامعى ٤٪، والتعليم الجامعى ٢٪، والبحث العلمى ١٪. حيث يشمل الإنفاق لتلك القطاعات ليس فقط المخصص للجهات الموازنية ولكن تم اضافة انفاق يتم من قبل الهيئات الاقتصادية وبعض الشركات والتى تندرج ايضا ضمن المخصصات الموجهة لكل من قطاعى الصحة والتعليم كما انها تفى بالاستحقاق الدستورى ،حيث يشمل الانفاق الخاص بالقطاع فى الجهات الوظيفية بالاضافة الى اى جهات أخرى مرتبطة بنفس النشاط مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والتأمين الصحى الشامل والبرامج الخاصة به وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال مدارس هيئة المجتمعات العمرانية فى المدن الجديدة ، ايضا يتم اضافة نصيب هذه الجهات من اعباء خدمة الدين حيث استفادت هذه القطاعات من الصحة والتعليم من هذه الديون.

- توفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية
- إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد اسرة العناية المركزة وأيضا زيادة حضانات الأطفال.
- مبادرة ١٠٠ مليون صحة للأمراض المزمنة.

تشمل أهم المشروعات في قطاع الصحة بخطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

الانتهاء من تنفيذ **٥٨ مستشفى** (٥٢ مستشفي صحي و ٦ مستشفيات جامعية)	استكمال تطوير وتجهيز **٥٥ مستشفى** تتبع أمانة المراكز الطبية المتخصصة
استكمال تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية	استكمال ميكنة المستشفيات الجامعية
العمل على ضبط النمو السكاني وتنمية الأسرة المصرية	استكمال المدينة الطبية بمعهد ناصر
إقامة **٢٤٦ مشروعا** بالمستشفيات الجامعية	

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

٢. قطاع التعليم

إجمالي مخصصات التعليم العالى وقبل الجامعى والبحث العلمي: **٩٩٨,١ مليار جنيه** (التعليم قبل الجامعي **٥٦٥ مليار جنيه**، والتعليم العالي والجامعي **٢٩٣ مليار جنيه** والبحث العلمي **١٤٠,١** مليار بنسبه ٢٥,٨٪ من اجمالي الانفاق العام

وتشمل أهم المشروعات في قطاع التعليم بخطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ما يلى:

التعليم ماقبل الجامعي

- التوسع في إتاحة مدارس للمتفوقين والمدارس التطبيقية
- تطوير **٣٥٠٠ مدرسة** قائمة وإعادة تأهيلها
- إنشاء **١٦ ألف فصل** جديد
- إحلال وتجديد **١٣ ألف فصل**
- توفير التابلت لطلاب الصف الأول الثانوي

التعليم الفني

- إنشاء **١٠ مدرسة** تكنولوجيا تطبيقية
- تطوير **٢٠٠ مدرسة** قائمة وإعادة تأهيلها
- إحلال وتجديد **١٠٨٣ فصل**

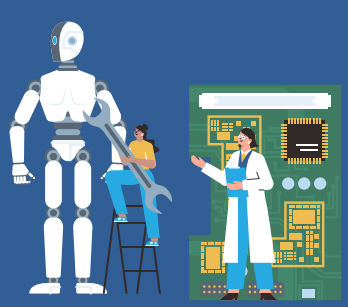

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

التعليم الجامعي

- توسعات ورش ومعامل لعدد **٩ جامعات** تكنولوجية
- استكمال الاختبارات الالكترونية بالجامعات المصرية
- استكمال دراسات وأبحاث الجينوم* المرجعي للمصريين
- استكمال مشروعات المباني التعليمية والمدن الجامعية والدفاع المدني بعدد **٢٧ جامعة حكومية**

أهم البرامج الخاصة بالتعليم على المدي المتوسط

تقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتنفيذ خطة إصلاحية للتعليم في مصر لرفع كوادر المعلمين وتزويدهم بالمهارات الأساسية ، وتشمل خطة الإصلاح العديد من البرامج لتحسين بيئة وكفاءة التدريس والتعلم من خلال:

- توسيع البيئة التكنولوجية (اللوحات الذكية، المنصات التعليمية)
- توفير البيئة التعليمية اللازمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
- البرامج الوطنية لرفع كفاءة ومهارات المعلمين
- إثراء العملية التعليمية بمحتوى يساعد على الابتكار واكتشاف مواهب الطلاب
- توسيع الأنشطة الداعمة للتعلم الأخضر والمساواة بين الجنسين في التعليم

(المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى):

التوجهات والمستهدفات لقطاع التعليم خلال الفترة (٢٠٢٤ – ٢٠٣٠)

التعليم قبل الجامعي:

- زيادة عدد الفصول بنحو **١٠٥ ألف فصل** حتى عام ٢٠٣٠، ليصل إجمالي عدد الفصول الجديدة إلى **٢٢٥ ألف فصل** خلال الفترة (٢٠٢٤ – ٢٠٣٠)
- خفض الكثافة الطلابية إلى متوسط **٣٥ طالباً/ فصل** بحلول ٢٠٣٠، مقارنة بنحو ٤٥ طالبا / فصل خلال عام ٢٠٢٣.
- تبني مبادرة رئاسية تحت عنوان «مؤسسات بلا أمية» لخفض معدل الأمية الي المعدل الذي اقرته منظمة اليونيسكو العالمية وهو ٧ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- إحداث زيادة ملموسة في أعداد المدارس للارتقاء بمستوى التعليم، حيث من المتوقع تحقيق المستهدفات التالية بحلول عام ٢٠٣٠:
  - زيادة عدد المدارس اليابانية من ٨١ مدرسة عام ٢٠٢٣ إلى **٢٠٠ مدرسة** عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية من **٥٤ مدرسة** عام ٢٠٢٣ إلى ١٤٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد مدارس المتفوقين من ٢١ مدرسة عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد مدارس النيل من **١٤ مدرسة** عام ٢٠٢٣ إلى ١٥٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.

التعليم الجامعي:

- دعم الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى **ما لا يقل عن ٢٪**.
- استكمال تجهيز **١٦ جامعة** أهلية ودعم المراكز والمشروعات البحثية، مع العمل على وجود جامعة تكنولوجية بكل محافظة **(٢٧) جامعة تكنولوجية** بحلول عام ٢٠٣٠.
- اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي مرتين على الأقل من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد
- **دعم الاستثمار في البحث الأكاديمي** وربطه بالصناعة وخطط التنمية واحتياجات المجتمع، وتعزيز الشراكة مع القطاعات المختلفة من خلال **بيئة مُحفِّزة وداعمة للتميز والابتكار** في العلوم والتكنولوجيا.
- تطبيق نظام شامل للمساعدات المالية للطلاب من خلال مزيج من المنح الدراسية القائمة على الاحتياجات والقروض الطلابية **لدعم السلم الاجتماعي للطلاب** من الأسر الفقيرة أو توجيه الطلاب إلى برامج محددة

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤ ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

* دراسات وأبحاث الجينوم: وهي دراسات جينية تهدف إلى التنبؤ بالأمراض الوبائية المستقبلية وتحديد طرق مواجهتها، والاكتشاف المبكر للجينات المتعلقة بالأمراض الأكثر شيوعاً بين المصريين وأفضل البروتوكولات العلاجية والوقائية لها، ومساعدة منظومة الصحة المصرية من الاستفادة من التقدم الطبي في مجال الطب الشخصي

أهم أولويات الإصلاح والنتائج المرجوة:

- ضمان التعليم الأساسي في المراحل المبكرة: تحسين جودة التعلم المبكر، خاصة في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية، بحيث يكون جميع الأطفال مؤهلين للانتقال إلى المراحل التعليمية التالية بحلول الصف ٥/٤.
- تعزيز المهارات الأساسية اللازمة للتعلم وتنمية المهارات (مثل معرفة القراءة والكتابة الأساسية والحساب والوظائف التنفيذية) التي تعد بمثابة حجر الأساس لجميع المعارف والمهارات الأخرى والتعليم العالي، والتي تشمل: التفكير النقدي، ومحو الأمية الرقمية، والمهارات الحياتية مثل التواصل والعمل الجماعي وكفاءات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

خطة الارتقاء بمنظومة التعليم بحلول عام ٢٠٢٧:

الشمولية و إمكانية الوصول الي معظم الفئات :

- القضاء على نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سن التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٢٧
- مضاعفة معدلات الالتحاق برياض الأطفال إلى **٤٥,٢٪ بحلول عام ٢٠٢٧**
- توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الفني الثانوي، وخاصة النساء، من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تعزيز الشمول من خلال توسيع نموذج التعليم الشامل وتدريب المعلمين

جودة التعلم والتدريس:

- حصول الطلاب على درجات علمية أعلى لمواصلة الدراسة في جميع المستويات، وخاصة في التعليم الثانوي العام والفني.
- تحقيق جميع طلاب المرحلة الابتدائية على الأقل الحد الأدنى من مستوى إتقان التعلم
- توظيف **٦٥٪ من خريجي** التعليم الثانوي الفني بحلول ٢٠٢٧
- تحسين نتائج التعليم في التقييمات الدولية

التحول الرقمي:

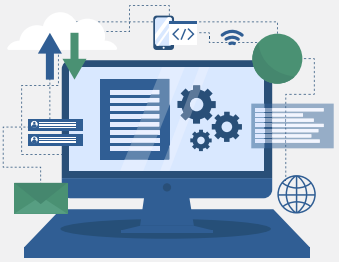

- القيام بإدراج محتوى تعليمي رقمي تفاعلي وإتاحة نظام (TLM) عبر الإنترنت
- تزويد الطلاب والمعلمين بموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة
- توسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأمين الاتصال بالإنترنت عالي السرعة ومنصات التعلم الرقمي.

(المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى)

تعزيز التعليم الأخضر:

- دمج التعليم المناخي في تدريب المعلمين، ودمج المحتوى المستجيب للمناخ والبيئة في المناهج الدراسية.
- وتقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بتنبني تلك البرامج بالشراكة مع العديد من المؤسسات الدولية وعدد ٣٥ جهة تابعة، ومن بينها: الهيئة العامة للأبنية التعليمية – الأكاديمية المهنية للمعلمين – المركز القومي للامتحانات – المركز القومي للبحوث التربوية – الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار – المركز الإقليمي لتعليم الكبار –صندوق دعم وتمويل المشروعات، ومن أهم هذه البرامج:

بعض الأمثلة الخاصة ببرامج المعلمين:

- **برنامج التعليم من أجل الغد (٢٠٢٠-٢٠٢٥):** تعزيز جودة وأهمية التعليم عبر جميع المستويات بالتعاون مع USAID.
- نشاط بناء **قدرات السادة المعلمين للعلوم والتكنولوجيا** وتقوية مدارس STEM بالتعاون مع USAID .
- **دعم تطوير وتدريب معلمي رياض الأطفال** المستند الى دراسة تشخيصية لممارسة التدريس بالتعاون مع البنك الدولي.
- **دعم التطوير المهني المستمر (CPD)** : المشرفين والقادة التربويون، بما في ذلك معايير الأداء، والتطوير المهني/ وحدات التدريب بالتعاون مع البنك الدولي.
- **التطوير المهني للمعلمين (CPD):** الاستمرار في رفع الكفاءة المهنية للمعلمين PAT بالتعاون مع يونيسيف مصر.
- بناء **قدرات السادة المعلمين** على التعلم من خلال **المهارات الحياتية** ووسائل التدريس الحديثة بالتعاون مع يونيسيف مصر.
- برنامج دعم الشراكة المصرية اليابانية في تعليم: تدريب معلمين المدارس المصرية اليابانية ببرامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية بمصر JICA.

بعض الأمثلة الخاصة ببرامج معلمي اللغات:

- **برنامج «درس..تفاعل..تطلع» (٢٠٢٢ – ٢٠٢٤):** يهدف البرنامج إلى تحسين كفاءة معلمي اللغة الإنجليزية، وأساليب التدريس، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة التطوير في المجتمعات الممارسة بالتعاون مع القنصلية البريطانية في مصر.
- **برنامج تدريب المعلمين الوطني لتحسين ممارسات وأساليب التعلم للغة الانجليزية** بالتعاون مع القنصلية البريطانية في مصر.
- **سلسلة من التدريبات لتنمية مهارات معلمي اللغة الألمانية على مختلف المستويات**، مع توفير منح سنوية لعدد من المعلمين بالتعاون مع معهد جوته اللغوي والثقافي الرسمي لألمانيا Goethe.
- **تدريب معلمي اللغة الفرنسية** وعقد العديد من التدريبات في الـ ٢٧ محافظة بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

بعض برامج التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في التعليم:

أولاً: برامج بالتعاون مع يونيسكو مصر

- مشروع **المدارس المفتوحة** للجميع بتمكين التكنولوجيا
- توطين وتطوير **الدورات الالكترونية باللغة العربية** حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- انشاء **استوديو المحتوى التعليمي** والتعلم عن بعد
- توطين إطار **الكفاءة في تكنولوجيا المعلومات** والاتصالات

ثانياً: برامج بالتعاون مع USAID:

- **دعم مشاركة مصر في المعرض الدولي للعلوم والتكنولوجيا سنوياً**: ضمان توفير التجهيزات الصفية الكافية ومواد تعليمية ذات الصلة بالتكنولوجيا التعليمية

المناهج الدراسية والقضايا وبناء الشخصية- بالتعاون مع يونيسيف مصر:

- تطور الإطار العام لمناهج المرحلة الإعدادية والوثائق النوعية، و**تضمين القضايا المناخية**، والمهارات الحياتية، ودمج قضية **النوع الاجتماعي**، ورفع الإسهامات الاقتصادية للمرأة
- **برامج التربية الإيجابية** وبرنامج انهاء العنف في المدارس
- **برامج تمكين المرأة** في التخطيط الاستراتيجي لوزارة التنمية والتخطيط الاستراتيجي

بعض برامج التعليم الفني:

أولاً: برامج بالتعاون مع GIZ:

- تنفيذ برامج التوجيه الوظيفي وريادة الأعمال
- التحول الرقمي والأنشطة

ثانياً: برامج بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي EU:

- برامج توظيف الشباب ومهاراتهم
- برنامج دعم الطاقة المتجددة
- مراكز التمييز

ثالثاً: برامج بالتعاون مع JICA:

تهدف إلى تقديم نظام التعليم الياباني KOSEN بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

١٥. أهم مخصصات الإنفاق على النوع الإجتماعى بموازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

٥ مليار جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال بمعدل نمو سنوي **٦٦,٧٪**،

٣,٣ مليار جنيه لدعم برامج التأمين الصحي لمختلف الشرائح المجتمعية، منها: «**٣٩٨ مليون جنيه** للطلاب، و**٥٤ مليونًا** للمرأة المعيلة و**١٨٧ مليونًا** للأطفال دون السن المدرسي»

٢,٥ مليار جنيه لدعم نقل الركاب بموازنة العام المالي المقبل، و**٦٥٠ مليون** جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، و**٥٥٠ مليون جنيه** لدعم الامتيازات الممنوحة على أسعار ركوب «السكك الحديدية» و«مترو الأنفاق» لبعض الفئات المستحقة،

٥,٢ مليار جنيه لدعم الخطوط غير الاقتصادية بالسكك الحديدية وهي مخصصات يستفيد منها الطلبة

٤٠ مليار جنيه* لبرامج معاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة وهي مخصصات تؤثر على الطفل بشكل غير مباشر من خلال تحفيز فرص التعلم للإطفال

*المصدر: وزارة المالية

من أهم البرامج التي تخص النوع الاجتماعي وتضمن المرأة والأطفال والشباب والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة بموازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥

تقوم وزارة المالية بمساندة المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة وبعض الجهات والوزارات المعنية لتحقيق الأهداف التالية

أولاً: فيما يخص المرأة

- مساندة المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة بتخصيص ٥٥٧,٨* مليون جنيه بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥
- ويهدف المجلس القومي للمرأة إلى ترسيخ الاعتراف والإقرار بالقيمة الجوهرية لحقوق المرأة المصرية كما يكفلها الدستور وعلى تفعيل وضمان اتاحة واحترام

وحماية هذه الحقوق على أرض الواقع مراعياً المبادئ المتضامنة من عدالة اجتماعية وتكافؤ الفرص، والمساواة وعدم التمييز، والحماية، والتمكين. وذلك عن طريق قياس مدى فاعلية السياسات والتوجهات الحكومية المتعلقة بالنهوض بوضع المرأة، وتطوير الأطر الاجتماعية والثقافية والقانونية من أجل سد الاحتياجات والفجوات وإدماج منظور النوع الاجتماعي في استراتيجية الدولة للتنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ – وذلك طبقاً لاستراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠.

* المصدر: وزارة المالية

وجدير بالذكر أنه تم إنشاء:

- **٨ فروع للمجلس القومي للمرأة في المحافظات***
- **٢ مركز استضافة وتوجيه***

*المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ ، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤ ، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

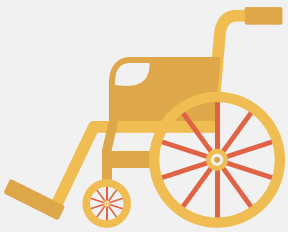

ثانياً: فيما يخص ذوي الهمم

صندوق قادرون بإختلاف:

- صندوق « قادرون بإختلاف» يتولى التنسيق مع الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المساهمة في توفير أوجه الدعم والرعاية في جميع مناحي الحياة للأشخاص ذوي الهمم، وتم انشاءه بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠٢٠
- صدر القانون رقم ١٦١ لعام ٢٠٢٣ بدعم الصندوق من ارصدة حسابات (هيئة قناة السويس، وهيئة المجتمعات العمرانية، وصندوق تحيا مصر، وصندوق تكريم شهداء وضحايا مفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية واسرهم).

ثالثاً: فيما يخص الطفل

- تخصيص **مبلغ ٧٠ مليون جنيه** من موازنة العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لمعاش الطفل، والفئة المستهدفة هي الأطفال كريمي النسب حتي سن ١٨ عام (أيتام الأب والأم او أبائهم داخل السجون).

المصدر: وزارة المالية

- توجيه **٣٥,٥ مليار جنيه** للتوسع في انشاء الفصول الدراسية والمعاهد الدينية في مرحلة التعليم قبل الجامعي.
- توجيه **٥,٢٤ مليار جنيه** للتوسع في اتاحة الملاعب والمراكز الشبابية والأندية الرياضية.
- توجيه **١,٦٣ مليار جنيه** للتوسع في اتاحة مراكز الخدمات الثقافية
- توجيه **١,٨ مليار جنيه** لوحدات الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات رعاية الأطفال.

المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٤، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

١٦. إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥

جاءت موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتوائم ما بين العمل علي تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية لوضع عجز الموازنة العامة للدولة والمديونية الحكومية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مسار نزولي، وتحقيق فوائض أولية، وتوفير الحماية الاجتماعية مع الاهتمام ببناء المواطن المصري والذي يعتبر أحد الروافد الإصلاحية الهامة التي تتبناها الدولة المصرية، وعلى التوجه من ناحية أخري لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي

تحسين مؤشرات المالية العامة للدولة من خلال استحداث موازنة «الحكومة العامة» لتشمل إيرادات ومصروفات كل الهيئات العامة الاقتصادية الـ٥٩، وموارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة من جهاز إداري وإدارة محلية وهيئات عامة خدمية بالإضافة إلى وضع سقف قانونى ملزم لدين «الحكومة العامة»

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

تحرص وزارة المالية على تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو «**المساواة بين الجنسين**» والهدف العاشر «**الحد من أوجه عدم المساواة**» والهدف السابع عشر وهو « **الشراكات**» من خلال التعاون مع الجهات ذات الصلة على المستويين الدولي والمحلي لتنفيذ مشروعات **موازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسيين** من خلال:

إطلاق الدليل الإجرائي لموازنات البرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، والتي تهدف إلى تزويد القائمين على إعداد الموازنات في الوزارات والجهات بمفاهيم تكافؤ الفرص والمساواة بشكل أكثر تفصيلاً بالإضافة إلى التعريف بأهمية قياس فجوات النوع الإجتماعي وكيفية توجيه البرامج للعمل على تقليص تلك الفجوات

*(المصدر وزارة المالية)

١٦. موازنة البرامج والأداء

استكمال خطوات تطبيق موازنة البرامج والاداء كإحدي ادوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ موازنة البرامج والأداء إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعد ترجمة حقيقية لبرنامج عمل الحكومة حيث تستهدف:

- توحيد الأنشطة المتشابهة بمختلف القطاعات.
- تنفيذ فعلي للبرامج مما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة التي ترتكز على ربط الاعتمادات المالية ببرامج محددة وفق مؤشرات أداء دقيقة.

جهود الحكومة المصرية في موازنة البرامج والأداء:

وضع إطار مؤسسي حيث صدر قرار برقم (١١٦٧) من دولة رئيس مجلس الوزراء لسنة ٢٠١٩ في شأن موازنة البرامج والأداء

وضع إطار تشريعي وهو قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن **قانون المالية العامة** الموحد وتضمنت المادة رقم (٢) بأن يطبق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء **خلال ست سنوات.**

(وفقاً لتعديلات قانون المالية العامة الموحد، بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤) وتنص المادة (٨) بأن تعد وتنفذ الموازنة العامة للدولة علي أساس موازنة البرامج والأداء في ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة. وتعد ايضاً وتنفذ موازنات الهيئات العامة الاقتصادية علي أساس موازنة البرامج والأداء

أهم الإصلاحات:

- تم مراعاة تطبيق أحدث الخبرات الدولية في موازنة البرامج والأداء والسعي لإدراجها ضمن منظومة **إدارة المعلومات الحكومية** GFMIS ضماناً لمزيد من الحوكمة.
- تم تصميم **نموذج موحد لإعداد الموازنة علي أساس البرامج والأداء** وهو يتضمن كيفية توزيع الاعتمادات المقدرة والمنصرف الفعلي للموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي(لجهات الموازنة العامة)، ووفقاً للتقسيم النمطي (للهيئات الاقتصادية)، وذلك علي الأهداف الاستراتيجية والبرامج الرئيسية والفرعية لكل جهة لتسهيل إعداد وتنفيذ الموازنة علي أساس البرامج والأداء.
- تم اصدار **أول دليل لموازنة البرامج والأداء** في أكتوبر ٢٠٢٠ من قبل وزارة المالية ليكون دليل مرجعي لمسئولي الموازنة في مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ويهدف لتوجيه القطاع الحكومي في مصر حول المبادئ الأساسية لموازنة البرامج والأداء.

أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة لموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥

تعبئة الإيرادات العامة

الضرائب

- رقمنة وميكنة عملية إدارة الضرائب المكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية
- إلغاء المعاملة التفضيلية الضريبية المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية لضمان الحياد التنافسي
- التعامل مع المتأخرات الضريبية المتنازل عليها، تحمل وزارة المالية الضريبة العقارية المستحقة على المصانع
- اجراء تعديل على قانون الدخل.
- تعكف وزارة المالية على اعداد حزمة من الإصلاحات الضريبية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤.
- كما تعكف وزارة المالية على الانتهاء من اعداد وثيقة للسياسات الضريبية خلال الخمس سنوات القادمة للقضاء على عدم استقرار التشريعات الضريبية وخلق بيئة عمل أكثر استقراراً.

الإيرادات غير الضريبية

تعديل القوانين واللوائح الخاصة بتحويل الفوائض من قبل كافة الجهات الضمان تحقيق حصيلة اضافية ونموها بشكل سنوي، والتزام كافة الجهات بتحويل مستحقات الخزانة وعدم استقطاع أية إيرادات بل العمل على زيادتها وتنميتها لأن كل إيراد لا يدخل للخزانة العامة يتم اقتراضه بأسعار فائدة عالية وتتحمل الخزانة سداد أقساطه وفوائده

حصيلة التخارج وبيع الاصول

استخدام حصيلة تقدر بنحو ٥٠٪ على الاقل من صفقة بيع الاصول والتخارج من قبل الدولة المصرية لخفض حجم المديونية الحكومية ومديونية اجهزة الموازنة العامة.

مراعاة استقرار السياسة الضريبية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيدًا على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين، ولكن قائمة في الأساس على تعزيز العدالة

من أهم إصلاحات الإيرادات الضريبية

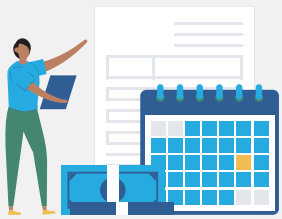

- تبسيط الإجراءات الضريبية
- استمرار جهود الميكنة
- وضع منظومة جيدة لإدارة الضرائب للحد من التهرب الضريبي
- الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي
- تقليص والحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية بصدور القانون رقم ١٥٩ لعام ٢٠٢٣ لتحقيق العدالة والشفافية.
- مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الأخرى كل على حدة.

الضرائب العقارية:

- تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.
- تحمل وزارة المالية الضريبة العقارية المستحقة على المصانع.

الجمارك ومن أهمها:

- تكثيف جهود تيسر الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ المصرية.
- استكمال منظومة النافذة الواحدة؛ وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.
- نظام الشباك الواحد الإلكتروني لتبسيط الإجراءات أمام المستوردين.
- تطبيق نظم إدارة المخاطر الجمركية.

*لمزيد من التفاصيل حول أهم الإصلاحات الضريبية الأخرى، يمكنكم الإطلاع على ملحق رقم (٣) ص٥٩.

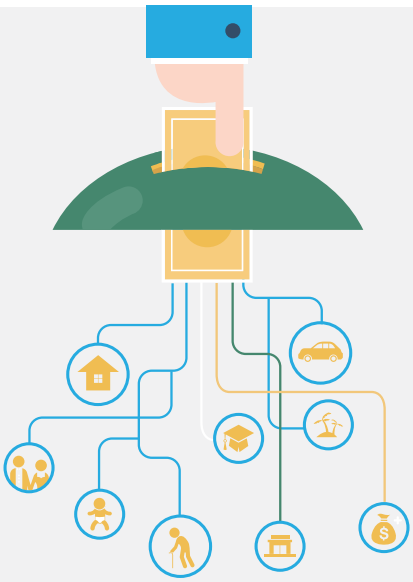

من أهم إصلاحات الإيرادات غير الضريبية

- استمرار تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة.
- استيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، ورفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة.

زيادة الشفافية المالية والضريبية

- تطبيق الإطار الموازني متوسط المدى لثلاث أعوام عند إعداد الموازنة العامة
- قيام مجلس الوزراء بالإعلان عن ونشر عقود التعاقدات الحكومية.
- نشر تقارير محدثة عن القطاعات والمستفيدين من الإعفاءات الضريبية لكافة القطاعات الاقتصادية
- نشر تقارير المراجعة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعة الوحدات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة.
- الإعلان الدورى عن النتائج المحققة لتنفيذ «إستراتيجية ملكية الدولة» وإدارة الأصول المملوكة للدولة

أهم سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥

استحداث إدارة أكثر تحوطا للسياسات المالية للتخفيف من حدة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.

- زيادة كفاءة وفاعلية ترشيد الإنفاق العام

- **تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بما يُحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية**
- التركيز على إحداث التنمية الريفية من خلال مبادرة حياة كريمة، وتنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل، إلى جانب إجراء توسعات في زيادة الرقعة الزراعية والإنتاجية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

«وثيقة سياسة ملكية الدولة ودعم سياسات المنافسة»

- أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية
- تهدف وثيقة سياسة ملكية الدولة بتحديد إطار تنظيمي ومؤسسي واضح ينظم العلاقة ما بين القطاع الخاص والدولة، ويعمل على طمأنة المستثمر الداخلي أو الخارجي
- تتضمن الوثيقة السياسات والتدابير التي تتبنّاها الحكومة المصرية لتعزيز الحياد التنافسي ومنع الممارسات الاحتكارية.

الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة

- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.
- التوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ووسائل المواصلات التي تعمل بالغاز الطبيعي.
- زيادة الاستثمارات بالموازنة الموجهة للاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الضارة.
- تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ إنه يتعين على كل وزارة موافاة وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمصفوفة البرامج الرئيسية والفرعية مع ادماج البرامج الموجهة للاقتصاد الاخضر والتحسين البيئي.

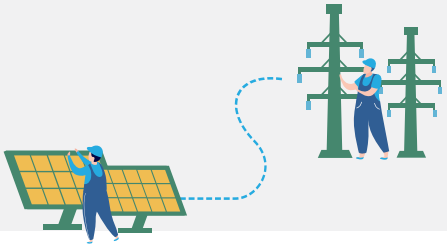

دين أجهزة الموازنة

تقدر نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للناتج المحلى نحو ٨٨٪؛ حيث يبلغ الدين المحلي ٦٤,١٪ بينما يبلغ الدين الخارجي ٢٣,٩٪ فى يونيو ٢٠٢٥.

سيساعد فى خفض أعباء خدمة الدين خفض معدلات التضخم ومعدلات الفائدة وتعظيم إيرادات الموازنة والتوسع في استخدام اكبر قدر من حصيلة الطروحات لخفض المديونية الحكومية والعمل علي توسيع قاعدة الإيرادات العامة سواء الضريبية أو الغير ضريبية.

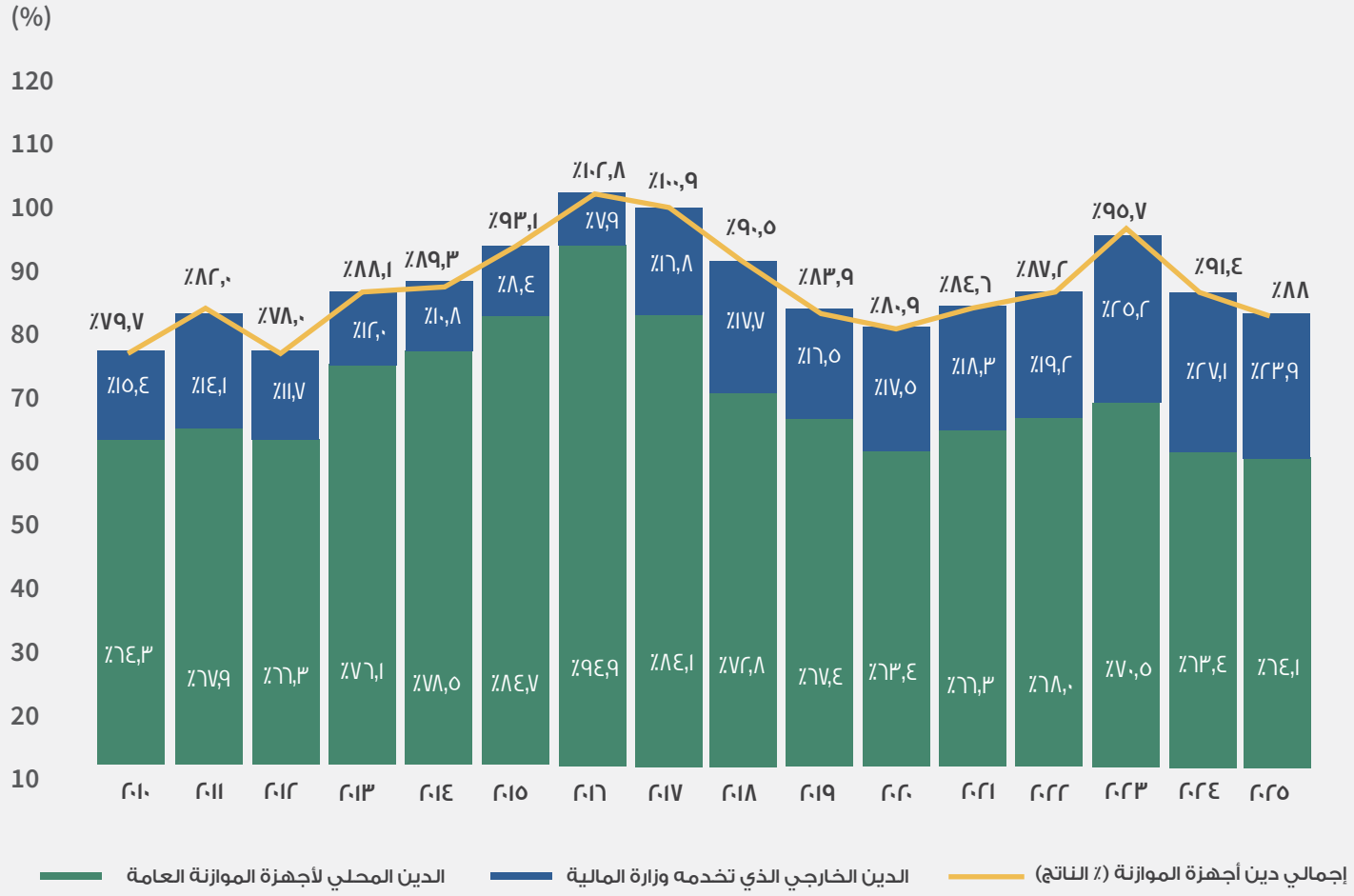

من اهم الإصلاحات لخفض الدين العام خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

- تعمل وزارة المالية على تنفيذ استراتيجية محددة وأكثر استهدافًا لسرعة بدء خفض معدل الدين للناتج المحلى لأقل من ٨٠٪ بحلول يونيه ٢٠٢٧
- سيتم لأول مرة في تاريخ مصر، وفقًا للتعديلات الأخيرة لقانون المالية العامة الموحد، وضع حد أقصى لسقف دين الحكومة العامة بكل مكوناتها: «أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية»، يتراجع سنويًا، ولا يمكن تجاوز هذا «السقف» إلا في الحتميات القومية وحالات الضرورة بموافقة السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، إضافة إلى وضع «سقف» أيضًا للضمانات التي تصدرها وزارة المالية، مع توجيه الفائض الأولى ونصف إيرادات برنامج «الطروحات» لبدء خفض مديونية الحكومة وأعباء خدمتها بشكل مباشر، جنبًا إلى جنب مع إطالة عمر الدين.
- استمرار تعظيم العائد من أصول الدولة والتقدم في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والاستمرار في تحسين هيكل الدين من خلال تنفيذ برنامج الطروحات وتشجيع القطاع الخاص وخفض عجز الموازنة والإستمرار في تحقيق فوائض أولية كبيرة.

- لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها محفظة دين الحكومة، تبنت وزارة المالية خطة تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل MTDS على مدى أربع سنوات ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨ لتحقيق مستهدفات الدين بما في ذلك هيكل المديونية الحكومية المركزية والتي تعكس خيارات الحكومة من حيث التكلفة والمخاطر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥
- تراقب وزارة المالية حالياً حجم الضمانات السيادية الصادرة بالإضافة إلى الضمانات المطلوبة لما تشكله من التزامات محتملة على الموازنة العامة للدولة، وكذلك العمل على مراجعة كافة الضمانات المطلوبة والتفاوض على شروطها. ولمواصلة تعزيز السيطرة على مخاطر المالية العامة الناجمة، سوف يتم خفض رصيد الضمانات السيادية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

- استمرار التوسع في اصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة من حيث طبيعة أداة التمويل وعملة الإصدار والمستثمر والأسواق المستهدفة مثل الصكوك التي تم إصدارها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسندات الخضراء والسندات باليورو وإصدار السندات الدولية بعملات متنوعة كسندات الباندا وسندات الساموراي بالإضافة إلى دراسة إصدار سندات التنمية المستدامة كسندات الباندا المستدامة – السندات الخضراء

المخاطر المالية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

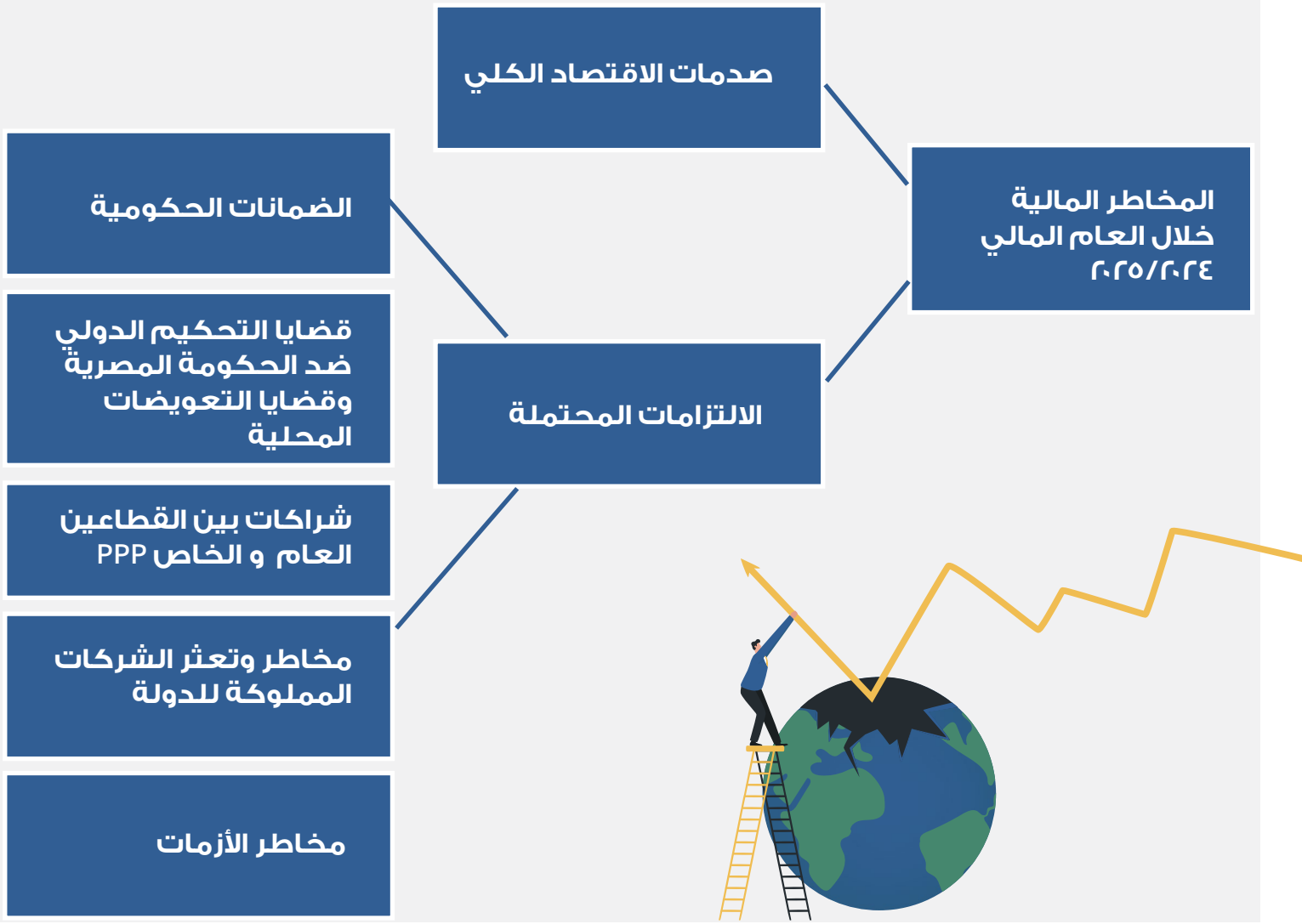

الاقتصاد العالمي

- في ضوء ما يمر به الإقتصاد العالمي من أزمات متتابعة وما تبعها من آثار سلبية من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، ومعدلات التضخم. فقد تم إعداد موازنة العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بشكل حذر وبما يضمن التحوط لمواجهة أية انحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن تظل المستهدفات المالية عرضة للتأثر وبشدة بوجود تغيرات كبيرة فى الافتراضات التالية:

١) أسعار الفائدة:.

- مع تزايد ارتفاع اسعار الفائدة لمحاربة التضخم وانعكاس ذلك على ارتفاع عوائد الاذون والسندات في الأسواق العالمية، فإن إرتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة، سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة مدفوعات الفوائد بنحو ٨٠ مليار جنيه، وهو ما سيكون له تأثير سلبي على عجز الموازنة ، وارتفاع تكلفة الإقتراض تماشيا مع زيادة الأعباء المالية.

٢) الأسعار العالمية للنفط :

- تفترض موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ متوسط سعر برميل برنت عند ٨٢ دولار للبرميل (وفقا للبيان المالى لموازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بتاريخ مايو ٢٠٢٤)، وفي حالة ارتفاع سعر النفط العالمي بنحو ١ دولار/برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة.

الإلتزامات المحتملة

القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة

تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التي تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة

التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي ضد الحكومة المصرية وقضايا التعويضات المحلية

قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو إحدى مؤسساتها أوتسويتها ودياً. ويدرج عند اعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسبا للمخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة أثناء العام

شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

- تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public Private Partnership (PPPs فى تحسين كفاءة توفير البنية التحتية، ولكن قد تشكل في بعض الأحيان مصدرًا للمخاطر المالية نظراً لطول فترة التعاقد في مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص.
- وتعتبر في الوقت الحالى المخاطر المالية التي تتعرض لها الخزانة العامة المصرية عن المشاركة بين القطاعين العام والخاص محدودة للغاية

مخاطر الكوارث والأزمات

- وتشمل تعزيز الحماية من الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والصحية من خلال زيادة دور التأمين وتمويل المخاطر بشكل كبير في التنمية لتوفير منتجات تأمين مبتكرة تساعد الفئات الأكثر تضررًا على التحوط من المخاطر وخاصة التبعات المختلفة للكوارث المتعددة

التدابير المتخذة والإصلاحات المؤسسية لمواجهة المخاطر المالية

١) متابعة مؤشرات المخاطر المالية من خلال إعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم تلك المخاطر

٢) صدور قرار وزير المالية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل لجنة إصدار ومتابعة الضمانات السيادية بوزارة المالية

٣) قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٤ بوضع حد للضمانات السيادية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ عند ٣٠ مليار جنيه مصري

٤) قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ ، بشأن إنشاء لجنة لمراجعة الاستثمارات العامة الكلية وتحديد سقف مالى لهذه الاستثمارات خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بمبلغ قدره (١٠٠٠ مليار جنيه)

٥) صدور قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بوضع حد أقصى لقيمة دين الحكومة العامة

٦) تشكيل اللجنة القومية لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر للاستجابة الفورية والفعالة لمواجهة واحتواء مخاطر الأزمات والكوارث والحد من الخسائر والأثار السلبية التي قد تنجم عنها

١٧. ما هى وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية هي وحدة تم إنشاؤها بموجب **القرار الوزاري رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨** لتتبع معالي السيد وزير المالية مباشرةً. تقوم الوحدة بالعديد من الجهود فى مجال **نشر الوعي** بين كافة فئات المجتمع وخاصة الشباب والنشء برؤية الدولة وما تقوم به من انجازات لتوفير الحياة الكريمة، والجهود الملموسة على أرض الواقع **لدفع عجلة التنمية** بمختلف ربوع مصر في ظل الجمهورية الجديدة، بالإضافة الى **رفع وعي الشباب بأهم خطط الحكومة** والسياسات لوزارة المالية باعتبارهم شركاء في صنع القرار خلال عملية إعداد الموازنة.

ما هي القوة الدافعة خلف إنشاء وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟

أصبحت الحاجة الي مزيد من شفافية الحكومة أكثر إلحاحاً نظرا للديناميكية الحالية والديناميكيات الاجتماعية والسياسية العالمية المستمرة في التغير نظراً للأزمات العالمية المتلاحقة. ولتحقيق هذه الغاية، تحرص الحكومة على إضفاء الطابع المؤسسي على معايير الشفافية والمشاركة المجتمعية المعترف بها دوليا في جميع مؤسساتها وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠

كيف تؤدي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية صلاحياتها؟

ترتكز مهام وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على **٤ محاور رئيسية** وهي ١) زيادة الإفصاح والشفافية، ٢) تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية، ٣) استحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية ٤) وكل ذلك من خلال بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً

١) زيادة الإفصاح والشفافية من خلال:
رفع مؤشرات شفافية الموازنة العالمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية والعمل على **زيادة شمولية وتنوع البيانات** بحسب المعايير الدولية من خلال إصدار تقارير دورية على مدار العام حول دورة إعداد وتنفيذ الموازنة ومخصصات إنفاق الدولة على تحسين الخدمات المالية والحماية الاجتماعية والمشروعات القومية العملاقة والحزم المالية التحفيزية خاصاً في أوقات الأزمات والجائحة.

٢) تعزيز وتطوير المشاركة المجتمعية من خلال:

- **خلق حلقة وصل بين المواطنين ومتخذي القرار** بالدولة مع تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل موازنة المواطن وخطط وبرامج الحكومة من خلال **تطبيق آليات النموذج الوطني** للموازنة التشاركية في جميع محافظات مصر مثل ما قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بتطبيقه في محافظتي الفيوم والإسكندرية.
- إستهداف أوسع للمواطنين من خلال نشر القيم الأساسية للشفافية بين الشباب من خلال منصات تفاعلية لاشراك الشباب للفئات العمرية (١٥– ١٨) و (١٨ – ٢٤)، في رؤية الدولة كالتالي:

معسكر سفراء وزارة المالية للفئة من سن (١٥ – ١٨):

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع يونيسف مصر، بتطوير منصة تعليمية تفاعلية وسهلة الاستخدام «معسكر سفراء وزارة المالية» عبر الإنترنت، بهدف **إشراك وتثقيف الشباب** من الفئة العمرية **١٥ – ١٨**، في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ورفع مستوى الوعي حول **دور وزارة المالية في تحقيق رؤية مصر** ٢٠٣٠ وتشجيع المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار ليصبحوا مواطنين فاعلين قادرين على المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.

نادي المواطنة الفعالة للشباب من الفئة العمرية (١٨ – ٢٤):

مبادرة أطلقتها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع **المجلس الأعلى للجامعات وعدد من الجامعات الحكومية والدولية** مثل (جامعة القاهرة، جامعة الفيوم، جامعة الإسكندرية، جامعة أسيوط، جامعة بني سويف، الجامعة الامريكية بالقاهرة، جامعة مصر الدولية، وجامعة أكتوبر للعلوم والاداب الحديثة) بهدف إشراك الطلبة في **خطط الدولة للإصلاح** وفي **الشؤون الاجتماعية والاقتصادية** للبلاد من خلال أدوات المشاركة المختلفة والإستماع إلى أفكارهم وإستخدامها لمواجهة التحديات التى تقابلها الدولة وإدماج الشباب ليكونوا جزء من آليات وزارة المالية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

النموذج الوطني للموازنة التشاركية:

يعد النموذج الوطني للموازنة التشاركية أداة **للحكم الرشيد ومكافحة الفساد**، و يهدف الي إدارة مالية أفضل لموازنة الدولة.

كما توفر الموازنة التشاركية أساس مشترك بين المواطنين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة وتسفر في نهاية المطاف عن مواءمة أولويات التنمية وبالتالي نتائج أكثر فاعلية تستجيب لاحتياجات المواطنين وقدرات الحكومة.

تعريف النموذج الوطني للموازنة التشاركية: أول تطبيق عملي لمبادئها

يهدف النموذج الوطني للموازنة التشاركية الى تحسين كفاءة الانفاق العام من خلال **خلق حلقة وصل بين مقدم الخدمة من الجهات المعنية الحكومية ومتلقي الخدمة من الجهات غير الحكومية** والأفراد الطبيعيين.

الهدف الأساسي من النموذج هو **أن يصبح المواطن المصري شريكا أصيلا في عملية التنمية المستدامة** وصنع القرارت في عملية أعداد الموازنة على المستوى المحلي من خلال إدراجه في حل مشاكله المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة، مما يعزز من الشفافية ويعلي من رضا المواطن والتي تعد من أحد المحاور الأساسية في رؤية مصر ٢٠٣٠. حيث يعمل النموذج بخطة تدريجية على مدار ٣ سنوات تهدف من خلالها الى تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل كلا من موازنة وخطة المواطن وخطط وبرامج الحكومة بالإضافة الى تمكينهم من متابعة تنفيذ المشروعات المحلية والرقابة المحلية والرقابة المجتمعية مما يؤدي الى تحسين أحوال المواطن المصري، كما تنقسم خطة عمل المبادرة خلال الثلاث سنوات على النحو التالي:

السنة	الإجراء المتخذ من قبل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية
السنة الاولى	يتم الإنشاء التدريجي لشبكة من المتعاملين الرئيسين والجهات الفاعلة المختلفة مثل: (منظمات المجتمع المدني وممثلي المحافظات والوزارات وبعض السلطات المحلية)، وذلك لزيادة الوعي والمعرفة بمفهوم النموذج المصري للموازنة التشاركية، فضلاً عن عقد عدد من الندوات في مراكز قرى حياة كريمة والمحليات الفقيرة والمهمشة لمناقشة المشاريع التي يمكن ان ترفع من مستوى معيشتهم
السنة الثانية	يتم اختيار المتدربين من كل من الكوادر الحكومية وغير الحكومية وممثلين من اللجان المختلفة المزمع إنشاؤها على آليات تنفيذ المبادرة وفقاً لمجموعة من المعايير، ثم تدريب مدربين TOT على مهارات رصد وتحليل المشكلات المحلية من خلال ورش عمل وبحضور ممثلين من كل الجهات المعنية بتنفيذ المبادرة وهم وزارة المالية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التنمية المحلية، ومحافظة الاسكندرية والفيوم، والمديريات المالية، والمجتمع المدني بالمحافظة وذلك من اجل الوصول للمواطن لتوعيته بالموازنة التشاركية وتوصيل الرسائل الخاصة بالمواطنين
السنة الثالثة	بداية التطبيق الفعلي بناءاً على التدريبات والمهارات التي تم اكتسابها في المرحلة الاولى والثانية، حيث يقوم المتدربين بتقديم مشروعات للتخرج لحل مشاكل يواجهونها في مجتمعاتهم من خلال استخدام الموارد المتاحة في محيطهم من الموازنة العامة للدولة او من خلال الموارد الغير مستغلة من البيئة المحيطة بهم، وذلك بتطبيق كافة المبادئ التي تعلموها خلال فترة التطبيق. بينما تقوم وزارة المالية بالتاكد من فعالية التنفيذ الفعلي لهذه المشروعات علي ارض الواقع، وللتأكد من تحقيق كافة الأهداف المرجوة من النموذج في المحافظة المعنية

ما هي المشكلة التي نواجهها؟

- وجود فجوة بين الموازنات الممنوحة للوحدات المحلية والاحتياجات المتزايدة لهذه الوحدات.
- نمو معدل الزيادة السكانية الكبيرة بشكل متسارع أكبر من معدلات نمو الموارد حالياً، وما لذلك من ضغوط تضخمية متزايدة وتأثير على مدى كفاية الموارد المتاحة حالياً مما يؤدي إلى عدم كفايتها لمتطلبات المواطن المحلى.
- قلة أو غياب قيادات مجتمعية مؤهلة لرفع المشكلات المحلية الحقيقية إلى الجهات الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة.

كيف تم تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية؟

- تم التعرف على نموذج الموازنة التشاركية من خلال **زيارات تمت على مدار ٧ سنوات** بالشراكة مع **مؤسسات عالمية معنية بالشفافية والمشاركة المجتمعية** في بلاد مختلفة وعلى رأسها) جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، البرازيل، البرتغال، والهند).
- في عام ٢٠١٩، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بدعوة الخبير جيوفاني الاجريتي* والذي ساعد في الوصول الي **النسخة المصرية الملائمة** لنموذج الموازنة التشاركية لتصبح أول نموذج وطني للموازنة التشاركية.
- ومن ثم عقدت وزارة المالية ورش عمل الموازنة العامة **بدعوة ٤ وزارات أخرى** ومنظمات المجتمع المدني مع نهج تدريب المدربين لضمان فهم عميق وتنفيذ فعال لتقنيات الموازنات القائمة على المشاركة.

دورة عمل النموذج الوطني للموازنة التشاركية

*السيد جيوفاني اليجريتي: محاضر دولي وباحث أول في مركز الدراسات الاجتماعية بجامعة كويمبرا بالبرتغال. لقد سبق أن كان لمدة ٥ سنوات الرئيس المشارك للهيئة المستقلة للضمان وتعزيز المشاركة في منطقة توسكانا بإيطاليا. فقد عمل كمنسق المشروع الدولي EMPATIA لتمكين المشاركة متعددة القنوات من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظم التشاركية، وهو عضو في مشروع «Urbinat» ، الذي يركز علي إعادة تأهيل الأحياء السكنية الاجتماعية من خلال الحلول التشاركية القائمة على الطبيعة (في مدن بالبرتغال وبلغاريا وفرنسا وسلوفينيا وايطاليا والدنمارك). كمستشار للبنك الدولي والمجلس الأوروبي ووكالة التعاون الألمانية والرابطة السويدية للسلطات المحلية، عمل في بناء وتقييم الموازنات التشاركية في أكثر من ٥٠ دولة حتى الآن. قام بتأليف العديد من الكتب والمقالات في مجال خبرته ، كما شارك في تأليف وثيقة بالفيديو بعنوان «ثورة هادئة: ميزانيات تشاركية من منظور برتغالي

الإطار التشغيلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية

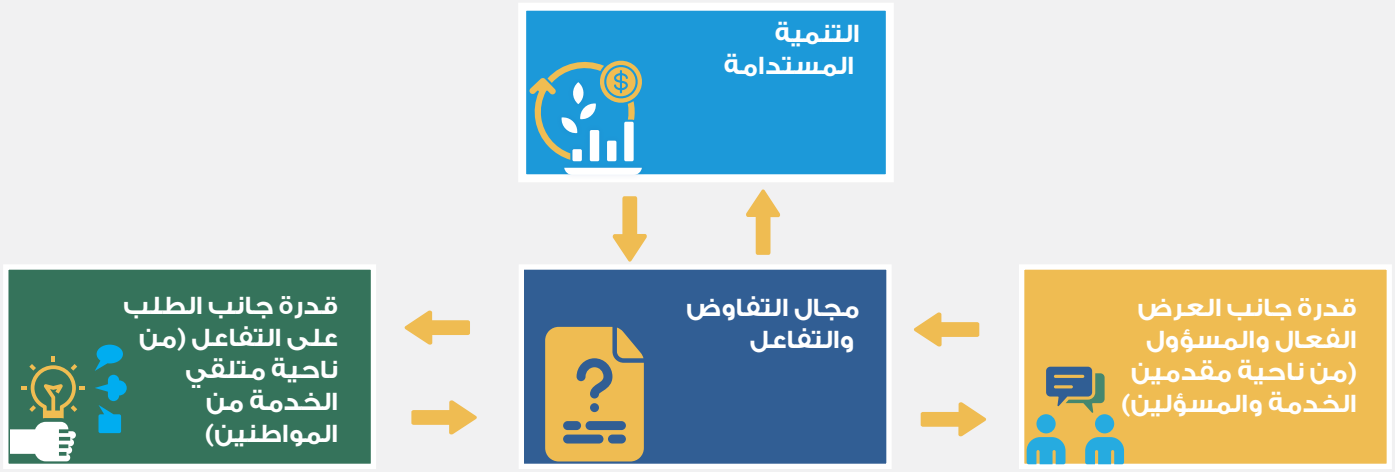

الهيكل التنظيمي لنموذج الموازنة التشاركية

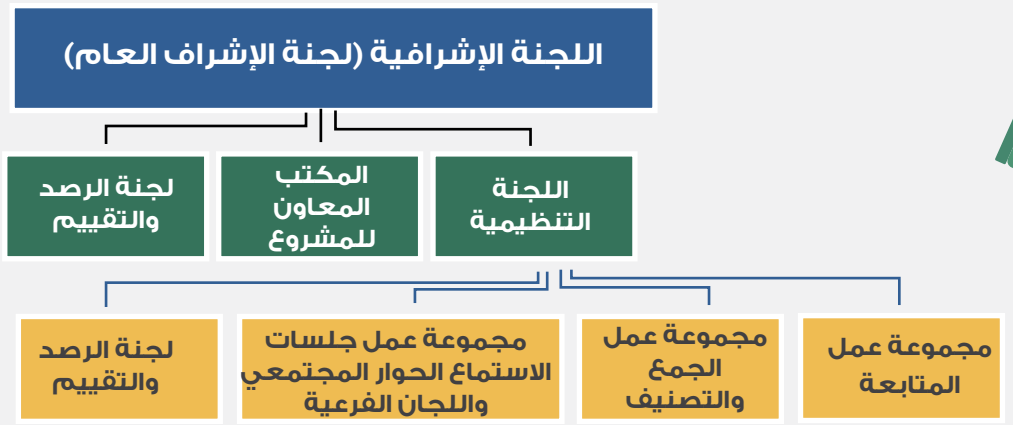

ما الذي تم تنفيذه من تطبيق فعلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية؟

أولاً: بدء المرحلة الأولى للتطبيق التدريجي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية؛ وذلك من خلال عقد ندوات تعريفية حول النموذج الوطني للموازنة التشاركية:

- تم إعداد **ورش عمل** حول النموذج الوطني للموازنة التشاركية بالقاهرة، ثم الإسكندرية والفيوم لكافة أطياف المجتمع وذلك لاختيار المشاركين في البرنامج التدريبي TOT الخاص بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية بكل محافظة.
- عقد زيارات وتقديم **عدد من الندوات التعريفية** عن الموازنة التشاركية لطلبة الجامعات وعلى رأسها جامعة القاهرة، جامعة الإسكندرية، جامعة الفيوم، جامعة أسيوط، الجامعة الامريكية بالقاهرة، جامعة مصر الدولية، وجامعة أكتوبر للعلوم والآداب الحديثة.
- قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بتقديم عدة **جلسات تعريفية حول الموازنة التشاركية** في كل من جامعة الاسكندرية في سبتمبر ٢٠٢٠ لرؤساء القطاعات والجهات الحكومية وغير الحكومية بالمحافظة تمهيداً لاختيار **١٠٠ متدرب** من محافظة الاسكندرية ليكونوا سفراء المبادرة في المحافظة، وجامعة أسيوط في فبراير ٢٠٢٤ لأكثر من **٩٠٠ طالب** وطالبة تمهيدا لإطلاق البرنامج التدريبي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية بمحافظة أسيوط خلال عام ٢٠٢٤.
- عقد اجتماعات مع السيد محافظ الاسكندرية، واجتماعات مع اعضاء المجتمع المدني المحلي لتحديد وبدء تنفيذ المشروعات في حي غرب وحي المنتزه؛ وعقد عدة اجتماعات مع السيد محافظ الفيوم للمشاركة بعقد عدد من جلسات الاستماع الجماهيري بمحافظة الفيوم وعلى رأسهم مركز إطسا،

مركز طامية، مركز يوسف الصديق، ومركز الفيوم وذلك في سياق الخطة الاستثمارية لمحافظتي الفيوم والاسكندرية وسد الفجوات بين الميزانيات الممنوحة للوحدات المحلية والاحتياجات المتزايدة.

ثانيا: اطلاق تدريبات وورش عمل النموذج الوطني للموازنة التشاركية في عدد من المحافظات

- قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بعقد **٢ ورشة عمل** تضم الحكوميين وغير الحكوميين حول النموذج الوطني للموازنة التشاركية بالقاهرة في إبريل ٢٠١٩، والإسكندرية في فبراير ٢٠٢٠ لاختيار المشاركين في البرنامج التدريبي TOT الخاص بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية بكل محافظة، حيث تم عرض نماذج مختلفة من الموازنات التشاركية، وأمثلة ناجحة من الموازنات التشاركية من بلدان مختلفة والتحديات التي واجهتها، والتوصل لنموذج مصري للتطبيق الفعلي للموازنة التشاركية في الاسكندرية.
- إطلاق البرنامج التدريبي للنموذج الوطني الخاص بالموازنة التشاركية بمحافظة الفيوم في أغسطس ٢٠٢٢ وهو برنامج تدريبي مكثف لمجموعات مختارة من الشباب في محافظة الفيوم لتدريبهم على النموذج الوطني المصري للموازنة التشاركية بالتعاون مع الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التنمية المحلية والعديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني
- تم تأهيل وتدريب **٨٠ قائد محلي** من محافظة الفيوم بنهاية عام ٢٠٢٢ من خلال البرنامج التدريبي TOT الخاص بالنموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم، وعليه قد قام المتدربين بتسليم **١٢ مبادرة** تم عرضهم خلال الحفل الختامي للبرنامج التدريبي بخطط زمنية واليات تنفيذ تقوم بحل مشاكل فعليه تواجهها محافظة الفيوم على ارض الواقع، وتوضح مدى كفاءة محتوى البرنامج التدريبي.
- وجاري حالياً استكمال تأهيل وتدريب **١٠٠ كادر محلي** في الإسكندرية وأسيوط وبني سويف ثم التوسع في الـ **٢٣ محافظة الأخرى بحلول٢٠٣٠**

ثالثا: جلسات استماع جماهيري لتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية:

- في إطار تعميم الموازنة التشاركية في محافظات الجمهورية، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بزيارة محافظة الفيوم في ديسمبر ٢٠٢٠ وعقد اجتماعات مع السيد محافظ الفيوم الدكتور/ أحمد الانصاري لتسهيل تفعيل وبدء تنفيذ المبادرة في المحافظة بالشراكة مع الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة من خلال جلسات الاستماع الجماهيري في عدد من مراكز الفيوم ومنها إطسا، يوسف الصديق، طامية، ومركز الفيوم.

https://www.facebook.com/share/v/hwA6qkwnRWbCdJS4/?mibextid=w8EBqM&startTimeMs=1000

- كما قامت أيضا **بعقد عدد من جلسات الاستماع الجماهيري** بمحافظة الفيوم في يونيو ٢٠٢٤ قبل عرض ومناقشة الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥علي البرلمان لكي تؤخذ في الاعتبار متطلبات المواطنين ويتم تضمينها في الموازنة.

https://youtu.be/jhOs79gs_SY?si=VM_ZxGPPecgmUt2x

رابعا: استحداث آليات للتواصل والرقابة والمساءلة المجتمعية:

- تفعيل آداة للمتابعة **ورصد أولويات المجتمع** ولا سيما فى قرى حياة كريمة فى كل من الاسكندرية والفيوم بحسب أفضل الممارسات العالمية **للمؤسسات المعنية بالشفافية والمساءلة** ومنها مؤشر شراكة الموازنة الدولية، و**مؤشرالشفافية العالمى لقياس الفساد**
Transparency's Global Corruption Barometer and IBP's Open Budget Survey (OBS)
- لتمكين المواطن من متابعة المشروعات بالإضافة إلى تفعيل بطاقات التقييم المجتمعى **وقياس رضا المواطن** لإستطلاع آراء مستخدمى الخدمات وتقييمها، بالإضافة إلى **متابعة التنفيذ الفعلى** للمشروعات وذلك من خلال التدريبات الخاصة بالموازنة التشاركية فى مختلف محافظات مصر.
- تم **البدء بالمرحلة الثانية** من النموذج الوطني للموازنة التشاركية بمحافظة الفيوم وهي «**مرحلة المساءلة المجتمعية**» والتي تهدف الى الرقابة على كفاءة الخدمات المقدمة والمشروعات القومية العملاقة بهدف تحسين الانفاق العام في هذه المشروعات على أرض الواقع **بالتعاون مع عدد من شركاء النجاح** من الوزارات والمنظمات غير الحكومية على غرار ما تم تنفيذه فى برامج تكافل وكرامة فى أسيوط وللصندوق الاجتماعى للتنمية وذلك لضمان سلامة وصول الدعم لمستحقيه وكشف أوجه الفساد مما يؤدى إلى تحسين وضع مصر في مجال المساءلة والمراقبة علي دورة الموازنة. كما يعد برنامج المساءلة المجتمعية التي تقوم بها وحدة الشفافية ضمن محاور الشفافية والحوكمة في إطار

بروتوكول التعاون المشترك بين الحكومة المصرية والأمم المتحدة وكافة شركاء النجاح من منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة لمدة الخمس سنوات القادمة ابتداء من عام ٢٠٢٣ وحتى عام ٢٠٢٧.

- وبناءا على جلسات الاستماع الجماهيري التي شاركت الوحدة بها بمحافظة الفيوم وحصر احتياجات المواطنين في عدد من المراكز المختلفة بالمحافظة وعلى رأسها (مركز إطسا، سويف الصديق، طامية، ومركز الفيوم)، قامت الوحدة برصد هذه المتطلبات وادراجها ضمن مشروع الرقابة والمساءلة المجتمعية لمتابعة تنفيذها، **ومن ضمن المشاريع التي تم تنفيذها بالفعل على أرض الواقع (مشاريع الصرف الصحي، الكهرباء، شبكات الالياف الضوئية، الغاز، التأمين الصحي، والفصول التعليمية).**

يمكنكم الاطلاع على تفاصيل المشاريع بكل مركز من خلال هذا الرابط:
https://budget.gov.eg/?post_type=other-reports

أهم النتائج المترتبة على جهود وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية خلال العشر سنوات الماضية:

حققت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية جهود ملموسة على مدار العشر سنوات الماضية في مجال الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة المجتمعية، حيث أدت تلك الجهود المبذولة إلى **صعود مصر بخطى ثابتة في في مؤشرات الشفافية العالمية** وفقاً لنتائج **مسح الموازنة المفتوحة Open Budget Survey (OBS)** في دورته الأخيرة لعام ٢٠٢٣ والصادر في مايو ٢٠٢٤؛ حيث تصعدت مصر لتحقق **المرتبة الثامنة على مستوى العالم** في «مؤشر مشاركة الجمهور» بعد أستراليا وفرنسا، كما حافظت مصر على مكانتها في **المرتبة الأولى على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** في المؤشر ذاته للعام الثاني على التوالي وتليها الأردن والمغرب، لتقفز بنحو ١٦ درجة مئوية محققة **١٠٠/٣٥** درجة في عام ٢٠٢٣، ارتفاعاً من ١٠٠/١٩ درجة في ٢٠٢١ و**لتتعدى بذلك أيضاً المتوسط العالمي البالغ ١٠٠/١٦ درجة** في عام ٢٠٢٣. أما فيما يخص «مؤشر شفافية الموازنة»، **ارتفعت مصر بنحو ٦ درجات مئوية لتحقق نحو١٠٠/٤٩ درجة** في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بـ١٠٠/٤٣ في عام ٢٠٢١، وبذلك تكون ارتفعت بشكل تراكمي بنحو ٣٦ درجة مئوية مقارنة بنحو ١٠٠/١٣ في عام ٢٠١٢، **ولتتخطى بذلك أيضاً المتوسط العالمي البالغ ١٠٠/٤٧ درجة**، وليتصعد المؤشر بنحو ٢٥ نقطة مئوية مقابل متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي حقق ١٠٠/٢٤ درجة، ولتتخطى بذلك ايضاً متوسط منطقة جنوب آسيا والبالغ ١٠٠/٣٤ درجة. وبذلك **تحتل مصر المرتبة الثانية لدول المقارنة في مؤشر الإفصاح المالي بعد دولة الأردن** ويعد هذا تقدماً ملحوظاً حيث كانت مصر تحتل المركز الثالث في عام ٢٠٢١ (بعد دولة الأردن والمغرب) لتتخطي بذلك (المغرب) والتي تراجعت الي نحو

١٠٠/٤٧ درجة في عام ٢٠٢٣. أما بالنسبة «لمؤشر الرقابة على الموازنة»، **تصعدت مصر بنحو ١٠ درجات لتحقق نحو ١٠٠/٥٤** درجة في عام ٢٠٢٣، **ارتفاعاً من ١٠٠/٤٤ درجة في عام ٢٠٢١** لتتخطى بذلك المتوسط العالمي البالغ ٤٥ نقطة مئوية لأول مرة. حيث جاء الطفرات المحققة في كافة مؤشرات منظمة الشراكة الدولية لتتوج جهود ١٢ عامًا قامت بها «وزارة المالية وزراعها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية» في مجال تطوير آليات الشفافية والإفصاح عن الموازنة، ومما ينعكس أيضاً على تقييم بيئة الاستثمار الآمن من قبل المؤسسات الدولية للإقتصاد المصري

ويأتي ذلك بفضل آليات المشاركة التي تمكن الجمهور من **تبادل وجهات النظر حول الموازنة مع المسؤولين الحكوميين** أثناء صياغة أو تنفيذ موازنة العام المالي، ومن بينها **تنفيذ برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر UELDP** والذي يتم من خلال وزارة التنمية المحلية بالتعاون مع عدة وزارات بهدف تعزيز قدرات الإدارة المحلية في صعيد مصر ورفع القدرة التنافسية

وجدير بالذكر أن تجربة مصر الرائدة في الموازنة التشاركية والتي ساهمت في تصاعد مصر بنحو ١٦ درجة مئوية، تم تضمينها كمثال لدراسة الحالة في التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة OBS لعام ٢٠٢٣ مع تسليط الضوء على المجهود الذي تم بذله ضمن عدد من الدول الأخرى، كما أنه في عام ٢٠٢٢، حصلت مصر علي المركز الأول على دول الشرق الأوسط في الموازنة المفتوحة لبيانات المالية العامة بحسب مؤشر «الباروميتر العالمي»

مسح شفافية الموازنة المفتوحة ٢٠٢٣ شراكة الموازنة الدولية

الشفافية ١٠٠/٤٩

٢٠٢٣ --- ١٠٠/٤٩
٢٠٢١ --- ١٠٠/٤٣
٢٠١٩ --- ١٠٠/٤٣
٢٠١٥ --- ١٠٠/١٦

مشاركة الجمهور ١٠٠/٣٥

٢٠٢٣ --- ١٠٠/٣٥
٢٠٢١ --- ١٠٠/١٩
٢٠١٩ --- ١٠٠/١٥
٢٠١٥ --- ١٠٠/٨

رقابة الموازنة ١٠٠/٥٤

٢٠٢٣ --- ١٠٠/٥٤
٢٠٢١ --- ١٠٠/٤٤
٢٠١٩ --- ١٠٠/٣٩
٢٠١٥ --- ١٠٠/٤٢

الملحق رقم (١): أهم ملامح برنامج عمل الحكومة المصرية للفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٥-٢٠٢٦/٢٠٢٧) بعنوان «معاً نبني مستقبلاً مستداماً»

يسعي البرنامج إلى تحسين واقع حياة المواطنين بجميع جوانبها، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التطوير الذي يضع وطننَا في المكانة التي تليق به من خلال التوظيف الأمثل لموارد مصر الاقتصادية وثرواتها البشرية

استند برنامج عمل الحكومة عند إعداده على ما يلي:

- مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠
- توصيات جلسات الحوار الوطني
- مختلف الاستراتيجيات الوطنية
- البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

المحور الأول «حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية»

- حماية أمن واستقرار الحدود
- تعزيز أمن البحر الأحمر وقناة السويس
- تعزيز جهود مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود والإتجار بالبشر
- تطوير السياسة الخارجية لمصر في محيطها العربي والإفريقي والدولي وتعزيز مشاركتها في المنظمات الدولية، والتجمعات الدولية التي انضمت لها مصر حديثا
- تعزيز أمن مصر المائي، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن السيبراني، وحماية الموارد المائية من التلوث

المحور الرئيسي الثاني: بناء الإنسان المصري وتعزيز رفاهيته كما يلى:

أولاً: النهوض بالحماية الاجتماعية

توسيع نطاق تغطيتها، وتوجيهها للأسر المستحقة	حماية وتمكين العمالة غير المنتظمة	مدِّ مظَلَّة الحماية لكبار السنّ وذوي الهمم

ثانياً: التركيز على تطوير قطاعات الصحة والتعليم

التوسُّع في مظَلَّة التأمين الصحي الشامل على مستوى المحافظات	رفع كفاءة العاملين في قطاعات الصحة والتعليم	الاهتمام بصحة المرأة بمختلف مراحلها العمرية
استهداف إنشاء أكثر من ٦٠ مدرسة فنية وتكنولوجية حتى عام ٢٠٢٦	التوسع في مدارس النيل والمتفوقين	إضافة ١٠٠ مدرسة جديدة من المدارس اليابانية حتى عام ٢٠٢٦، لتقدم مناهج تعليمية متطورة

ثالثاً: النهوض بقطاع الإسكان والمرافق

التوسُّع في المدن المستدامة ومدن الجيل الرابع، والارتقاء بمستويات التحضّر والتطور العمراني	إستكمال مشروع تطوير المناطق غير الآمنة
تطوير خدمات الصرف الصحي لجميع المواطنين، وتنمية وتطوير القرى المصرية	توفير المسكن الملائم لمختلف شرائح الدخل

المحور الرئيسي الثالث: بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات

من خلال ثلاث برامج فرعية رئيسية

- ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي،
- تمكين القطاع الخاص،
- ضبط الأسعار والحدُّ من التضخم

من أهم الإصلاحات المستهدفة لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري ما يلى:

الصناعة:

- توطين وتعميق الصناعة المحلية لنحو ١٥٢ فرصة استثمارية محددة على المستوى القومي بهدف توطين وتعميق التصنيع المحلي
- مواصلة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي
- خلق اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، ومنع الممارسات الاحتكارية
- خلق المزيد من فرص العمل اللائقة،
- ضمان التمكين الاقتصادي والتنمية المكانية المتوازنة؛
- فمن المستهدف خفض فجوة النوع في سوق العمل ورفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى ١٩٪ بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧
- زيادة معدلات التشغيل إلى ما لا يقل عن ٣٧٪ في محافظات الوجه القبلي، و٤٥٪ في المحافظات الحدودية

البيئة:

- زيادة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٥٥٪ عام ٢٠٢٦
- أن تصبح مصر مركزًا عالميًا لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٣٠

تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية:

- تتبنى استراتيجية قومية للاستثمار (٢٠٢٤ – ٢٠٣٠)
- زيادة الاستثمارات الخاصة إلى مستويات تتراوح ما بين ٦٠٪ و٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٢٦،
- تطوير المنظومة الجمركية بعناصرها كافة، وزيادة فعالية جميع الأجهزة الرقابية؛ لتخفيض زمن الإفراج الجمركي
- زيادة نصيب قطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٣٨٪ في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧.
- تسهيل الإجراءات البيروقراطية لدعم المستثمرين المحليين والأجانب، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا في قطاع الصناعة

الصادرات:

- زيادة معدل نمو الصادرات بما يتجاوز ١٥٪ سنويًا، من خلال تحفيز الصادرات السلعية والبترولية وتعزيز الصادرات الخدمية

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل إلى مليون متدرب بحلول عام ٢٠٣٠
- تعميق الصناعات التكنولوجية المُتخصصة من خلال توفير التسهيلات والحوافز للشركات الأجنبية لتصنيع هواتف المحمول الذكية وأجهزة الحاسب اللوحي، وصناعة السيارات الكهربائية.

السياحة:

- استهداف جذب ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٨

الزراعة:

- تنمية القطاع الزراعي والصناعات الزراعية من خلال التوسع الأفقي وتوسيع مساحة الأراضي الجديدة المستصلحة في المناطق الصحراوية باستخدام الموارد المائية الجوفية وإعادة تدوير مياه الصرف الزراعي
- تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزراعية، وتحسين إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية من خلال استنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية وقليلة الاحتياج المائي ومتحملة للتغيرات المناخية

التجارة:

- استهداف تحويل مصر إلى مركز عالمي للوجستيات والتجارة
- إنشاء مراكز لوجستية دولية مُتكاملة بجوار الموانئ البحرية بتطوير ٧ ممرات لوجستية دولية تنموية متكاملة لربط مناطق الإنتاج (الصناعي، الزراعي، التعديني، الخدمي) بالموانئ البحرية بوسائل نقل سريعة وآمنة مروراً بالموانئ الجافة والمناطق اللوجستية المتكاملة،
- تطوير الموانئ البحرية من خلال إنشاء أرصفة جديدة ليصل إجمالي أطوال الأرصفة بالموانئ البحرية إلى ١٠٠ كم،
- تطوير الأسطول البحري المصري ليكون قادراً على نقل ٢٠ مليون طن بضائع متنوعة سنوياً،
- إنشاء عدد ٣١ ميناءً جافاً ومنطقة لوجستية على مستوى الجمهورية.

المحور الرئيسي الرابع «تحقيق الاستقرار السياسي والتماسُك الوطني»

ضمان دولة ديمقراطية مدنية، تقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

إعلاء قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وتدعم الحقوق والحريات.

دولة تُعلي من قيمة المواطن، وتسعى إلى بناء الإنسان المصري بناء متكاملًا صحيًا وعقليًا وثقافيًا

- **تعزيز المشاركة السياسية والحكم الرشيد، وذلك من خلال**
- دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي، عن طريق العمل على سرعة إصدار قانون المجالس الشعبية المحلية وسرعة إجراء انتخاباتها، والتوافُق على النظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية
- إتاحة آليات لإشراك المواطنين في التخطيط وإدارة المشروعات والمرافق، عبر تشكيل لجان التخطيط التشاركي
- عقد الاجتماعات الدورية مع مجلس أمناء الحوار الوطني، وممثلي المجتمع المدني، والنقابات، والأحزاب السياسية، والشباب، والمرأة، والمجموعات المهمشة، لضمان سماع أصواتهم وتلبية احتياجاتهم
- تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين حول السياسات والقرارات الحكومية، مما يسهم في بناء الثقة وتعزيز الانتماء الوطني.
- تعزيز حقوق الإنسان من خلال الاهتمام بالفئات الأوْلَى بالرعاية، وتفعيل القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٤ الخاص برعاية حقوق المسنين
- ضمان عدالة توزيع ثمار التنمية، ودعم تحقيق التنمية في المحافظات الحدودية، بما يضمن اندماجها في المشروعات القومية الضخمة
- تعزيز التواصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- تعميق الشفافية والمُساءَلة المجتمعية، والاستجابة لمطالب واحتياجات المواطنين

الملحق رقم (٢): توزيع مخصصات برنامجي تكافل وكرامة علي محافظات مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

تكافل وكرامة							
					الإجمالي العام		
المحافظات	المحافظات	مخصصات برنامج كرامة	المبلغ	مخصصات برنامج تكافل	المبلغ	العدد	المبلغ
١	القاهرة	٩٩٢٣٩	٧٤٨٥٥٣٦٦٨	١٠٨٨٢٦	٧٩٩٦٧٤٠٥١	٢٠٦٧٤٤	١٥٤٥٣٦٠٢٣٩
٢	الإسكندرية	٥٨٨٢٢	٤٣٢٠٧٦٩٠٦	٦٠٧١٩	٤٤٦٩٩٧٤١٧	١١٨٥٥٣	٨٧٦٩١٩٦١٥
٣	الجيزة	١٢٥٢٩٨	٩٣٦٤٨٥٧٥٢	٢٣٨٠٠٩	١٧١٦٩٣٥٣٨٧	٣٦١٠٠٩	٢٦٤٨٤٢١١٥٩
٤	القليوبية	٧٧١٩٦	٥٨١٣٦٦٧٢٣	٨٣٠٥٠	٦١٨٦٤٨٠٢١	١٥٩٤٤٣	١١٩٨٢٣٦١٩٤
٥	البحيرة	١٥٧٦٦٣	١١٧١٧٦٢١١٥	٢٠٩١٦١	١٥٥٥٥٢٥١٩٧	٣٦٣٧١٧	٢٧٢٠٥٤٢٨٧٠
٦	مرسى مطروح	١٩٢٣٨	١٤٠٩٩٤٧٩٧	١٦٨٨٤	١٢٦٤٠٨٠٦١	٣٥٥٠٩	٢٦٦٠٦٨٩٦٦
٧	الشرقية	٩٤٢٩٧	٧٠٣٠٧١٨٥٢	١٢٣٠٢٨	٩٢٦٧٧٠٨٤٨	٢١٥١٠	١٦٢٤٩٧٠٢٣٦
٨	سوهاج	١٠٢٢٠٠	٧٥٨٦٥٢٣٣٢	٢٠٦٢٣٦	١٤٧٧٦٩٤٩٤٦	٣٠٥٣٠٠	٢٢٢٩٥٥٨٦٨٧
٩	دمياط	٣٥١٠٥	٢٦١٤٧٣٦٢٥	٣٥٣٠٩	٢٦٣٨٧٠١٠٣	٦٩٧٩٢	٥٢٣٩٨٤١٩٧
١٠	الدقهلية	١٠٧٨٤٥	٧٩٤٤٧٣٣١٩	١٢١٠٢٠	٨٩٠٥٧٠٨١٧	٢٢٦٤٠١	١٦٧٩٦٦٧٥٦٤
١١	الغربية	٦٨٩٥٧	٥٢٣٨٦١٨١٦	٧٠٦٧٤	٥٣٠٥٤٩٤٩٥	١٣٩٣٩٥	١٠٥٣٨٩٦٩١٣
١٢	المنوفية	٦٠٧٨٤	٤٥٤٨٣٨٧١٩	٦٠٤٩٠	٤٥٤٣٢١٩١٩	١٢٠٥٨٢	٩٠٧٦٤٢٧٣٩
١٣	بني سويف	٦٧٢٨١	٤٩٩٠٩٥٢٣٣	١٧٦٧٣٣	١٢٧٤٤٦٨٧٩٥	٢٤٢٥٧٧	١٧٧٠٤٧٨٤١٦
١٤	الفيوم	٦٠٤٠٣	٤٥٦٨٠٢٠٣٣	١٤٢١٢٩	١٠٨٠٢٤٥١٧٤	٢٠٢٢٣٣	١٥٣٦٣٩٦٨٤٣
١٥	البحر الأحمر	٤٥٨٣	٣٣٥٥٣٠٠٩	٤١٤٧	٣٠١٥٩٠٨٧	٨٤٨٩	٦٣١٩٠١٧٢
١٦	كفر الشيخ	٧٥٨٥٤	٥٦٧٨٤٦٧٢	١٠٤٥٠٦	٧٨١٤٠٠٥١٨	١٧٩٥٧٥	١٣٤٧١٤٥٠٠٠
١٧	الإسماعيلية	٢٣٦٦٤	١٧٧٠٢٦٨٣٢	٣٢٣٢٣	٢٣٢٥٠٧٨٥١	٥٥٥٢٤	٤٠٨٥٣١٥٢٥
١٨	المنيا	١٢٠٠٩٧	٨٨٥٣٢٣٥٨٢	٣١٤٥٤٦	٢٢٩٨٦٦١٤٤٣	٤٣٠٧٧٧	٣١٧٥٦٠٤٩٥٠
١٩	الوادي الجديد	٤٩٥٥	٣٦٦٥٤٠٤١	٦٢٨٨	٤٦٣١١٠٧٩	١١٠٨٥	٨٢٦١٣٥٢٨
٢٠	قنا	٩٣٩٧٦	٦٩٣٥٦٢٣٥٨	١٣٥٦٩٩	٩٦٩٧٢٨٥٤٢	٢٢٦٥٧٠	١٦٥٦٥٧١٧٢٦
٢١	بورسعيد	٦١٠٥	٤٥٥٢٧١٠١٠	٦٤٤٥	٤٦٤٢١٤٤٤	١٢٤٩٧	٩١٨٣٥١٨٥
٢٢	أسيوط	١٣١٣٩٥	٩٢١٨٤٦٨٧٢	٢٤٧٧٦٤	١٧٤٧٤٦٩٤٩٦	٣٧٠٩٦٤	٢٦٥١٦٢٣٤٠٢
٢٣	السويس	٧٤٣١	٥٥٦٣٣٧٢١	٥٨٦٢	٤٢٨٧٣٥٥٥	١٣١٢٩	٩٨١٥١٣١٩
٢٤	شمال سيناء	١٢٦٦٠	٩٤٧٧١٩٠١	١٢٦٩٩	٩٣٠٦٢٧١٣	٢٤٩٩٤	١٨٧٠٤٥١٢٢
٢٥	جنوب سيناء	١٨٧٥	١٣٨٥٨٥٦١	١٩٣٢	١٤٠٦٢١٧٦	٣٦٦٩	٢٧٦٢١٦٢٣
٢٦	أسوان	٧٨١٠٤	٥٦٩٧١٦٨٧١	٧٠٠١٢	٤٩٤٦٧٧٥١٨	١٤٦٧٦٠	١٠١٤٦٦٠٤٥
٢٧	الأقصر	٧٦٣٧٧	٥٧٦٣٠٢٣٢٢	٥٧٨٩٧	٤٠٤٢٢٣٣٦٩	١٣٢٧٦٢	٩٧٧٢٥٩١٦١
	الإجمالي	**١,٧٧١٤٠٤**	**١٣,١٣٤٧٧٠٦٣٥**	**٢,٦٥٢٣٨٨**	**١٩,٣٦٤٢٣٩٠١٩**	**٤,٤٢٣٧٩٢**	**٣٢,٤٩٩٠٠٩٦٥٤**

الملحق رقم (٣): مزيد من التفاصيل حول أهم الإصلاحات الضريبية الأخرى:

- **جارى استكمال منظومة الميكنة والرقمنة للوصول الى نظام مميكن ورقمي متطور ومتكامل للمنظومة الضريبية السداد والتحصيل والفحص وتقديم الاقرارات والمستندات والفواتير**

- **استمرار تطوير تطبيق منظومات التحول الرقمي بمصلحة الضرائب المصرية الآتية:**

١- منظومة الفاتورة الالكترونية: والتي ترتكز على انشاء نظام مركزي الكتروني لتلقى ومراجعة واعتماد ومتابعة فواتير البيع والشراء للتعاملات التجارية بين الشركات من خلال تبادل لحظي لبيانات الفواتير بصورة رقمية ودون الاعتماد على المعاملات والفواتير الورقية مع استخدام الذكاء الاصطناعي في التحليل والمراجعة والمحاسبة الالكترونية

٢- منظومة الإيصال الإلكتروني: والتي تعتبر امتداد طبيعي لمشروع الفاتورة الالكترونية ويهدف الى تغطية جميع أنواع وأشكال التعاملات الالكترونية من كافة الأطراف فاتورة إيصال ما بين البائع أو مقدم الخدمة والمستهلك النهائي

٣- منظومة توحيد معايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات ا ـ pay roll والتي تهدف لتخفيف العبء الإداري وسهولة إصدار بيان مفردات عناصر الأجور والمرتبات للموظفين من خلال المنظومة.

٤- منظومة ميكنة الاعمال الضريبية الرئيسية: وتهدف الى بناء قواعد بيانات ضريبية وتعظيم دور التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التحول الرقمي في تقديم الخدمات للمجتمع الضريبي وتطوير أسلوب العمل وفقا للإجراءات والتشريعات وكافة الاعمال الضريبية التي الانتهاء من إعادة هندستها باستخدام أحدث الأنظمة العالمية في مجال الاعمال الضريبية، كما يهدف أيضا الى توفير بوابة الكترونية للممول لتسهيل جميع التعاملات الضريبية ورقمنه جميع الملفات الضريبية لتحقيق النتائج بسرعة ودقة.

٥- منظومة تحفيز المواطنين: وتهدف الى خلق ثقافة ضريبية جديدة تحث وتحفز المواطن من خلالها على طلب الايصال أو الفاتورة من المتاجر والمحلات، وذلك في إطار خطة الدولة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة.

٦- منظومة تطوير الأجهزة والمعدات والبنية التحتية التكنولوجيا: ويهدف إلى تحديث وتطوير البنية التحتية لجميع المواقع الجغرافية لمصلحة الضرائب المصرية من حيث الأجهزة والمعدات التكنولوجية والشبكات والانترنت.

٧- منظومة تكامل قواعد البيانات الجمركية والضريبية الربط بين منظومة «نافذة» ومنظومة « الفاتورة الالكترونية: وتهدف الى تعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

بالإضافة الى استكمال تعزيز العلاقات الضريبية مع العديد من الدول والمنظمات في العالم، وذلك بهدف تحسين التعاون والتنسيق في مجال الضرائب وتبادل الخبرات والمعلومات الاستفادة المتبادلة في مجالات الاستثمار والتجارة.

(المصدر: وزارة المالية)

للمزيد من التواصل:

www.budget.gov.eg
www.mof.gov.eg
www.twitter.com/MofEgypt
www.facebook.com/MOF.Egypt
www.linkedin.com/company/mof-egypt
www.instagram.com/mofegypt https://
www.youtube.com/MofEgypt